الفصل الثالث

إصلاح الحياة الحزبية: مداخل متعددة

يقتضى إصلاح الحياة الحزبية فى مصر التعرف على المشكلات الحقيقية، التى تعانيها الأحزاب حاليًا وسبل معالجتها، وليس مبالغة القول إن قضية« الإصلاح »هى واحدة من أهم القضايا، بأن لم تكن أهمها على الإطلاق لأى نظام سياسى فى المنطقة العربية؛ خصوصًا مصر ومن ثم فإن الإصلاح يمثل ملفًا مفتوحًا دائمًا ومطروحًا للنقاش منذ عقود، لاسيما فيما يتعلق بمحاولات الإجابة عن السؤال المحورى :كيف يمكن إنجاز الإصلاح فى مصر؟ ورغم أن دارسى النظام السياسى المصرى شاركوا بإسهامات مميزة فى توصيف" الداء"إلا أنهم لم ينجحوا فى تحديد الدواء. ونعترف بأن جهاز الدولة المصرية فى الوقت الحالى عاجزًا عن مواجهة تحديات العولمة التى تعرض لها الاقتصاد والمجتمع والنظام السياسى فى مصر، وذلك واضح بالمقارنة مع دول أخرى، كانت أوضاعها قبل أربعة عقود من حيث البنية الاقتصادية ودرجة رفاهية المواطنين والاستقرار السياسى أسوأ بكثير من مصر، ومع ذلك حققت هذه الدول وبالتعامل بدرجة أفضل مع الاقتصاد العالمى والمجتمع الدولى، قفزة هائلة تكاد تنقلها إلى مصاف الدول المتقدمة، بينما مازالت مصر لم تنجح بعد لا فى تحقيق تنمية مستدامة ولا فى الاقتراب من مكانة الدول الصناعية الجديدة، ويحضرنى فى هذا السياق« الحالة الكورية الجنوبية »التى تشترك مع مصر فى عدد من السمات، مثل: الكبر النسبى لعدد السكان والدور البارز للمؤسسة العسكرية والحس الوطنى القوى لدى النخبة السياسية والمواطنين .

ولمصر تجربة عريقة فى الإصلاح السياسى على مدى قرنين من الزمان، فقد عرفت أول جمعية أهلية هى الجمعية اليونانية فى الإسكندرية عام 1821، وسلكت طريقها إلى الحياة البرلمانية من خلال أول مجلس نيابى عام 1866 والظاهرة الحزبية فيها ليست حديثة النشأة، كما شهدت مصر أول دستور عام 1923، وانطلقت منها شرارة أول ثورة للتحرير فى القرن العشرين هى ثورة 23 يوليو عام 1952 ومن ثم فإن دفة المنطقة فى قبضة مصر، نظامًا ومجتمعًا، وأن حركة مصر إلى الأمام ستكون «القاطرة» التى ستأخذ الآخرين معها فى طريق الإصلاح فى الداخل والانفتاح على الخارج، وما ذكره ديفيد ساترفيلد نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى - أثناء جلسة استماع فى مجلس النواب الأمريكى فى 16 يونيه 2011 - عن القامة الإقليمية لمصر فى المنطقة يؤكد صحة هذا الكلام، والمقصود بالقامة الإقليمية هى تلك القدرات التى تجعل من مصر فاعلاً أساسيًا فى المعادلة الإقليمية بالصورة التى لا تجعل مكانة هذه الدولة قابلة للاهتزاز كثيرًا، وإن عصفت بها أنواء الأزمات الداخلية أو الدولية.

هناك دروس عديدة مستفادة من قراءة التجربة الحزبية المصرية الثانية لابد من التعرف عليها كأحد أهم مداخل عملية الإصلاح، ونظرًا لأن عملية الإصلاح السياسى فى مصر أصبحت من الأمور غير قابلة للتأجيل، فإن أحد أهم سبل هذا الإصلاح هو إصلاح

بنية النظام الحزبى ولا يمكن تحقيق ذلك دون إجراء إصلاح جذرى داخل الأحزاب المصرية، بدءًا من إصلاح هياكلها وانتهاءً بإصلاح علاقتها بالأحزاب السياسية الأخرى، مرورًا بإجراء تغيير جذرى فى علاقتها بالحكومة وجهاز الدولة ، وهذا الأمر الأخير ليس فقط لب عملية الإصلاح داخل الحزب، بل لب عملية الإصلاح السياسى برمته؛ فالدولة المستقرة فى المجتمع الديمقراطى لابد لها أن تقوم على حزب حقيقى «فى الحكم أو المعارضة »قادر على القيام بوظائف الحزب، إضافة إلى وظائف السلطة« إذا كان حزب أغلبية».. ولعل مشكلة الحزب الوطنى السابق نبعت بالأساس من أمرين لا تعارض بينهما:أولهما عدم مقدرته على القيام بوظائف السلطة باعتباره حزبا للأغلبية فى مواجهة الحكومة.وثانيهما عدم مقدرته على العيش خارج زخم الحكم فى مواجهة الأحزاب والقوى السياسية الأخرى وبقية مؤسسات المجتمع ..خلاصة القول :إن عجز الحزب الوطنى عن التطوير إلى حزب ديمقراطى، وإلى حزب حاكم والارتكان لوجوده على أنه حزب الدولة والحكومة دمر مسيرة البناء الديمقراطى فى مصر.

وعلى رغم أن مصر شهدت فى عهد الرئيس حسنى مبارك تعددية حزبية مقيدة24 حزبًا، فإن هذه التعددية لم تنعكس آثارها على مجمل الحياة السياسية وتفاعلاتها بالقدر الكافى؛ مما يقلل من الدور الذى تقوم به الأحزاب السياسية وهو ما يمكن إرجاعه إلى عوامل عدة:

١ - الضعف التنظيمى للأحزاب السياسية عمومًا، فكثير من هذه الأحزاب لا يملك أطرا تنظيمية، أو هياكل حزبية تنتشر فى ربوع الوطن، كما أن معظمها لم يهتم بعملية التربية السياسية للكوادر والقيادات بداخلها، ويرجع ذلك تارة إلى حداثة نشأة هذه الأحزاب، وتارة أخرى إلى عدم توافر مقومات الحزب فيها« فهى أقرب إلى شقة مفروشة تستأجرها وصحيفة ضعيفة تصدرها »وتارة ثالثة إلى القيود القانونية التى تحكم نشاطها.

٢ - غياب التمايز بين برامج الأحزاب السياسية بما لا يجعلها تمثل بدائل فى نظر الناخبين، كما أن غالبية المواطنين لا تعرف أغلب هذه الأحزاب، ناهيك عن معرفة برامجها وقياداتها.

٣ - غياب الديمقراطية الداخلية فى معظم هذه الأحزاب، وتركز سلطة اتخاذ القرار فى عدد قليل من قادة الحزب، من دون مشاركة حقيقية.

٤ - عجز كثير من الأحزاب عن القيام بوظيفة التعبير عن المصالح وتجميعها وبلورتها فى شكل سياسات وبرامج حزبية، وفى عديد من الأحيان دخلت الأحزاب فى معارك صحفية وسياسية حادة، وانشغلت بخوض معارك مع نظام الحكم وبين بعضها البعض، بدلاً من العمل على تأسيس تقاليد ديمقراطية فى الممارسة السياسية.

٥ - الطابع الشخصى والنخبوى لهذه الأحزاب؛ حيث يمثل شخص رئيس الحزب محور الحركة فى الحزب، كما أن هذه الأحزاب تتسم بطابع نخبوى واضح؛ بحيث تكون فى جوهرها أحزاب صحف ومقار لا أحزابًا جماهيرية.

٦ - ضعف الهياكل التنظيمية وغياب الديمقراطية الداخلية فكثير من هذه الأحزاب لا يملك أطرًا تنظيمية أو هياكل حزبية، كما تتركز سلطة اتخاذ القرار فيها فى عدد قليل من قادة الحزب.

٧ - عدم ارتباط الأحزاب السياسية القائمة بقوى اجتماعية فاعلة فى المجتمع، نتيجة لعدم وضوح الأساس الاجتماعى والطبقى بها، فمن الصعوبة بمكان التعرف على الأساس الاجتماعى أو الشرعية الاجتماعية التى يعبر عنها أى من الأحزاب السياسية القائمة؛ مما يجعلها عاجزة عن القيام بوظيفة التعبير عن المصالح وتجميعها وبلورتها فى شكل سياسات وبرامج حزبية.

٨ - عدم استيعاب الأحزاب السياسية لكل التيارات والقوى الفاعلة، فعلى الرغم من أن الأصل فى المفهوم الديمقراطى أن تكون الأحزاب تمثيلا للقوى الاجتماعية والتيارات السياسية الفاعلة حتى يزداد التناسق بين البناءين السياسى والاجتماعى، وتزداد فرص تحقيق الاستقرار، على الرغم من ذلك إلا أن النظام الحزبى فى مصر يشهد معضلة حقيقية، تتمثل فى كيفية التوفيق بين توسيع دائرة التمثيل السياسى وفرصه من ناحية، وضمان عدم استخدام آليات التحول الديمقراطى لوقف هذا التطور، وتتمثل هذه المشكلة بشكل أساسى فى الجماعات، التى تستخدم العنف أو تبارك استخدامه.

٩ - دور حزب الأغلبية فى مرحلة ما قبل الثورة وعدم وجود توازن بينه وبين الأحزاب الأخرى، نظرًا لوجود ارتباط وتداخل إن لم يكن تطابق بين أبنية الحزب وتنظيمه وجهاز الدولة، وهو ما يجعل دور الحزب الحاكم يقف عند مجرد التأييد لسياسات الحكومة، كما أن تولى رئيس الجمهورية رئاسة الحزب الحاكم يؤدى إلى اختلال المعادلة السياسية بين الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى؛ نظرًا لاعتماد الحزب فى وجوده وتأثيره على شخص الرئيس. وهكذا فإن النظام الحزبى بمكوناته المختلفة سواء الإطار القانونى أو الدستورى الذى ينظمه أو طبيعة الأحزاب القائمة - قد مثل معوقًا لعملية التحول الديمقراطى، فوجود أحزاب هامشية وضعيفة وغير قادرة على الاضطلاع بوظائفها السياسية سواء فيما يتعلق بإضفاء الشرعية أو التجنيد السياسى أو تحقيق الاستقرار السياسى عن طريق استيعاب المطالب المتزايدة للمشاركة.. كل هذا أدى إلى دفع المواطنين للنظر إلى هذه الأحزاب على أنها تمثل بديلاً أكثر هشاشة من الوضع القائم.

أولاً: المشكلات التنظيمية للأحزاب السياسية

تأثرت الأحزاب السياسية كثيرًا بالبيئة المحيطة، وكان للقيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية أكبر الأثر فى الحد من فاعليتها، وظهر ذلك بوضوح فى الجانب التنظيمى من نشاط هذه الأحزاب، ولما كان التنظيم هو حلقة الوصل بين فكر الحزب وأهدافه النيابية وبين حركته الجماهيرية .. فإن المشكلات التنظيمية للأحزاب السياسية لم تكن مسألة داخلية تخص الحياة الداخلية للحزب، بل أثرت بشدة فى نشاطه الجماهيرى وقدرته على الاتصال الجماهيرى، وعانت أحزاب المعارضة نتيجة لذلك من أزمة حادة مستديمة جوهرها عجز هذه الأحزاب عن التأثير فى الوضع السياسى القائم؛ لعدم قدرتها على تعبئة القوى الجماهيرية الكافية للضغط على الحكم من أجل تغيير موقفه من قضايا الممارسة الديمقراطية أو تغيير سياساته الاقتصادية والاجتماعية أو تداول الحكم من خلال

انتخابات دورية حرة، وهناك مظاهر متعددة لهذه الأزمة التى تعيشها الأحزاب المصرية منذ بداية التسعينيات على الأقل، من أهم هذه المظاهر:

- انصراف الجماهير عن الأحزاب وجمود عضويتها
- تراجع توزيع الصحف الحزبية.
- محدودية تمثيلها فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية ليس فقط بسبب تزوير الانتخابات بل أيضًا لعدم قدرتها على المنافسة وتقديم العدد الكافى من المرشحين.
- تراجع تواجدها فى المنظمات النقابية ومؤسسات المجتمع المدنى، سواء فى مجالس إدارتها المنتخبة أو العناصر النشطة بها.
- تزايد حدة التوتر الداخلى وحدوث انشقاقات فى أكثر من حزب

أما المشكلات التنظيمية التى لعبت دورًا فى تفاقم هذه الأزمة، فإنه يمكن رصد أهمها على النحو التالى:

١- غياب التنظيم القاعدى:

تعتبر الوحدات الأساسية قاعدة البناء التنظيمى وهى تنشأ إما فى مواقع السكن« القرية، الحى، الشياخة » أو فى مواقع النشاط الجماهيرى «وحدات إنتاج، وحدات خامات، وحدات تعليمية» .. وتشترط لوائح الأحزاب أن يسكن العضو فى وحدة أساسية سكنية أو جماهيرية حسب اختياره، وتمثل الوحدات الأساسية بالنسبة للحزب المستوى الذى سيتم فيه :

- التقاء الحزب بالشعب.
- تنظيم العضوية وتربيتها سياسيا وممارستها لنشاطها الحزبى بانتظام .

وتؤكد التجربة أنه إذا لم ينجح الحزب فى إنشاء وحدات أساسية فإنه لن ينجح فى إيجاد صلة منتظمة بالجماهير فى مواقع سكنها أو مواقع عملها ولن ينجح بالتالى فى تطوير علاقاته الجماهيرية، كما أنه لن ينجح فى الاستفادة من أعضائه فى نشاطه، ولن يتمكن من المحافظة على صلة منتظمة مع هؤلاء الأعضاء، بل إن هذه العضوية لن تستطيع أن تمارس حقوقها فى مناقشة خط الحزب وقراراته والتعبير عن رأيها فى ممارسات القيادة؛ لأنه لا يوجد الإطار التنظيمى الذى يمكنها من طلك وهو التنظيم القاعدى، وبالتالى فإن الحزب لا يستطيع أن يمارس تأثيرا يذكر على أعضائه ولا يستطيع أن يحاسبهم وهذا هو جوهر المأزق الذى تواجهه الأحزاب السياسية فى مصر حاليا بالنسبة لأعضائها، وقد تنبهت لهذه الظاهرة رسالة أكاديمية للحصول على درجة الدكتوراه سنة 1992 عن الأحزاب المصرية من الداخل لوحيد عبد المجيد تضمنت الاستنتاج التالى « تدل متابعة الحركة التنظيمية للأحزاب موضع الدراسة على عجزها جميعًا ولكن بدرجات متفاوتة عن استكمال المستوى القاعدة، ولذلك ظلت هناك فجوة ملموسة، وهائلة أحيانًا، بين الإطار الذى حدده النظام الأساسى لكل منها والواقع الفعلى للتنظيم الحزبى، وترى هذه الدراسة أن غياب التنظيم القاعدى له تأثير سلبى على الديمقراطية الداخلية للحزب « لأنه كلما اتسع نطاق المستوى القاعدى زادت احتمالات توليد الضغوط من أسفل إلى أعلى، وبالتالى اضطر المستوى القيادى لأن يأخذها فى

الاعتبار بدرجة أو بأخرى؛ مما يقلل من قدرته على التلاعب بالجسد التنظيمى للحزب، وهو التلاعب الذى وصل ذروته فى حزب الأحرار، الذى يعد أقل الأحزاب استكمالا لمستواه القاعدى.

وهناك شواهد كثيرة على أن كافة الأحزاب السياسية تعانى الآن من افتقاد التنظيم القاعدى فى معظم المواقع ، وأنه رغم تشكيل لجان قيادية منتخبة للوحدات الأساسية بمناسبة انعقاد المؤتمر العام للحزب فإنها سرعان ما تنهار وتعجز عن مواصلة عملها الجماعى، وهذا ما تؤكده تجربة الأحزاب التى تبدى اهتماما خاصا بالوحدات الأساسية مثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والحزب المصرى الديمقراطى الناصري، وحزب العمل، وقد أثر هذا الوضع سلبيا على المستويات الحزبية الوسيطة، حيث يلاحظ أن اللجان المنتخبة فى الأقسام والمراكز سرعان ما تنهار وتعجز عن مواصلة العمل الجماعى؛ مما يضعف علاقة الحزب بقواعده.

٢- تراجع العضوية:

من الظواهر الملفتة للنظر أن معظم الأحزاب السياسية فى مصر بدأت نشاطها بعد التأسيس بعضوية كبيرة نسبيًّا ثم بدأت هذه العضوية فى التراجع لأسباب متعددة، منها: الضغوط الأمنية والقيود المفروضة على النشاط الجماهيرى وغياب التنظيم القاعدى الذى يؤدى إلى عدم انتظام صلة الأعضاء بالحزب، ورغم أن الأحزاب تكسب عضوية جديدة وجيدة من خلال المعارك الانتخابية لمجلس الشعب والمجالس المحلية أو النقابات المهنية والعمالية إلا أنها سرعان ما تخسر هذه العضوية مرة أخرى، فضلاً عن أن ما تكسبه من عضوية جديدة أقل بكثير مما تفقده من عضوية قديمة، ومن الملاحظ هنا أن العضوية التى تتوقف عن النشاط الحزبى لا تقدم استقالتها من الحزب، بل تنسحب من النشاط دون إعلان: إما نتيجة اليأس من تحقيق نتائج ملموسة لهذا النشاط أو لأن الحزب لا يستطيع أن يقيم صلة منتظمة معها فى إطار مؤسس .. وإذا أخذنا حزب التجمع التقدمى الوحدوى مثالا لما يحدث فى سائر الأحزاب المصرية من تراجع فى العضوية لاكتشفنا أن عضوية هذا الحزب قد وصلت إلى أكثر من 150 ألف عضو فى ديسمبر 1976؛ أى بعد أقل من ثمانية شهور من تأسيسه ، وقد بلغ عدد الأعضاء المشاركين فى انتخابات المؤتمر العام الرابع المنعقد فى يوليو 1998 حوالى 13 ألف عضو فقط أى أقل من عشر العضوية فى عام 1976 ويوضح هذا المثال ما حدث من تراجع فى عضوية الأحزاب السياسية فى مصر، وهى مشكلة تنظيمية تعانى منها كل الأحزاب بدرجات متفاوتة.

٣- ضعف إعداد القيادات الجديدة:

يتوقف استمرار الحزب وتصاعد نفوذه السياسى على قدرته على اكتشاف قيادات جديدة باستمرار تضمن وجوده الفعال وسط الجماهير واستمرار تأثيره عليها وامتداد تأثيره إلى مواقع جديدة، ورغم وجود عوامل أخرى تلعب دورًا مهمًّا فى قدرة الحزب على الاستمرار والتأثير الجماهيرى مثل: سلامة الخط السياسى وممارسة سياسة تحالفات صحيحة واستخدام أساليب ملائمة لنضاله الجماهيرى، إلا أن العامل الحاسم فى جماهيرية أى حزب هو مدى ما يتوافر له من ثروة بشرية متمثلة فى قيادات مؤهلة مسلحة بالعلم والمعرفة تتمتع بنفوذ

حقيقي وسط الجماهير ..من هنا فإن الحزب يبدأ بحثه عن القيادات الجديدة باكتشاف العناصر النشطة فى الحياة اليومية للناس فى مواقع العمل والسكن والنشاط؛ أى فى المصانع والورش، فى القرى والأحياء السكنية، فى المدارس والكليات ووحدات الخدمات، فى دور الثقافة ومركز الشباب، نجد هذه العناصر النشطة فى النقابات والجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية والاتحادات الطلابية، إننا باختصار نجدها حيث ينتج الناس، ودون أن يتواجد الحزب مع الناس فى مواقع عملها ونشاطها وسكنها ومنظماتها الاجتماعية فإنه لن يستطيع اكتشاف هذه العناصر الحركية النشطة، أى إنه بدون أن يمارس الحزب عملا جماهيريا مع الناس فإنه لن يستطيع أن يكتشف قيادات جديدة يقوم بدورها فى إعدادها فكريًّا وتزويدها بالخبرات اللازمة لقيامها بدورها القيادى، ولما كانت التعددية الحزبية قد ولدت وسط العديد من القيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية التى حالت دون ممارستها نشاطًا جماهيريًّا منتظمًا، فإننا نلاحظ أن الأحزاب السياسية فى مصر التى تأسست منذ عام 1976 قد قامت على أكتاف قيادات تشكلت واكتسبت خبرتها الأساسية فى منظمات وأطر سابقة على قيام هذه الأحزاب، وبمرور الوقت وتوقف كثير من هذه القيادات عن النشاط لم تنجح الأحزاب فى تعويض هذه القيادات بقيادات جديدة، وهناك مشكلة بالفعل فى كل الأحزاب السياسية بالنسبة للصف الثانى من القيادات، ويلاحظ ارتفاع متوسط أعمار القيادات الحالية؛ مما يهدد الوجود الفعلى لهذه الأحزاب بعد سنوات قليلة ما لم تنجح فى حل هذه المشكلة.

٤- ضعف الموارد المالية:

يحظر القانون على الأحزاب أن يمارس نشطًا اقتصاديًّا وتجاريًّا إلا فى مجال النشر والطباعة، كما يشترط القانون أن ينشر الحزب فى صحيفتين يوميتين أسماء المتبرعين له بمبالغ تزيد على خمسمائة جنيه مع العلم بأن تكلفة نشر هذا الإعلان تكلف الحزب أضعاف هذا المبلغ، هذا بالإضافة إلى أعمال النشر سواء بالنسبة للصحافة أو الكتب لا تحقق عائدًا ماليًّا سواء لارتفاع التكلفة أو لانخفاض معدلات التوزيع.. ونتيجة لهذا فإن الأحزاب مطالبة بالاعتماد فى مواردها المالية على اشتراكات الأعضاء وهو مصدر لا يكفى أبدا لتحقيق موارد ملائمة للنشاط الحزبى .ويؤثر هذا الوضع على قدرات الحزب سواء بالنسبة لفتح مقرات جديدة فى المحافظات والمراكز أو بالنسبة لتغطية تكاليف النشاط اليومى والاتصال الحزبى بين المستويات المختلفة وعقد الاجتماعات الدورية للجان القيادية فى المحافظات وعلى المستوى المركزى، كما أنه يؤثر على قدرة الحزب على خوض الانتخابات البرلمانية والمحلية وانتخاب النقابات العمالية والمهنية حيث يكتفى بالترشيح فى عدد محدود من الدوائر الانتخابية وفى المنظمات الجماهيرية، وما لم يحدث تعديل فى القانون يسمح للأحزاب بممارسة نشاط تجارى، تمول من خلاله أنشطتها الجماهيرية والإعلامية والتثقيفية والتنظيمية .. فإن هذه الأحزاب ستظل عاجزة عن النمو والتطور؛ خاصة أن تكاليف النشاط قد تضاعفت بحكم ما حدث من تضخم فى المجتمع، خلال السنوات العشرين الماضية.

٥- ضعف الاتصال الحزبى:

تتوقف فاعلية أى حزب سياسى وقدرته على الحركة والتأثير بمدى قدرته على تحديد آلياته وأدواته وأساليبه فى الاتصال بين المستويات الحزبية المختلفة «المستوى المركزى - لجان المحافظات - لجان الأقسام والمراكز - الوحدات الأساسية»، يهدف الربط بين هذه المستويات وتزويدها بالمعلومات الضرورية، اللازمة لتحقيق التنسيق بينها فى النشاط الحزبى ..ويحقق الاتصال الحزبى الأهداف الأساسية التالية:

* الربط التنظيمى بين المستويات التنظيمية وبين القيادة والقواعد:
  - صعودا : بنقل الواقع ومتطلبات العمل الحزبى واحتياجاته ومشاكله واتجاهات الرأى بين القواعد حول مواقف القيادة المركزية.
  - نزولا : بتوصيل القرارات والتوجهات التى تتخذها المستويات الأعلى إلى المستويات الأدنى ومبررات اتخاذ هذه المواقف.
* توحيد حركة الحزب وضبط سير العمل الحزبى فى الاتجاه المطلوب.
* نقل الخبرات المكتسبة وتجارب النشطة الناجحة إلى سائر المستويات.
* ضمان انتشار الحزب فى مختلف المواقع الجماهيرية بالتوجهات نفسها، وهناك وسائل عديدة للاتصال الحزبى يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف مثل:
  - الاجتماعات التنظيمية الدورية لمختلف المستويات.
  - المتابعة الميدانية من خلال وفود من المستويات الأعلى للمستويات الأدنى.
  - التقارير الدورية والنشرات الداخلية.
  - الاتصال المباشر.
  - المقرات.

ويتطلب استخدام هذه الوسائل بكفاءة وبانتظام توافر موارد مالية للحزب تكفى لتغطية تكاليفها الأمر الذى لا تستطيع معظم الأحزاب أن تضمنه بالفعل نتيجة للقيود المفروضة لها بالنسبة للنشاط الاقتصادى والتجارى ويؤثر ذلك سلبيًا على كفاءة العمل الحزبى الداخلى وبين الجماهير، كما يضعف الوحدة الحزبية لغياب المعلومات الأساسية فى الوقت المناسب كما يضعف وحدة النشاط الحزبى الجماهيرى.

٦- ضعف الاتصال الجماهيرى:

يصعب بناء الحزب السياسى بمعزل عن الحركة الجماهيرية القوى الاجتماعية التى يعبر عن مصالحها، كما أنه لا يمكن بناء تنظيمات هذا الحزب بكفاءة فى غيبة نضال جماهيرى متصاعد، فهناك علاقة تأثير متبادلة بين عملية بناء الحزب ونضاله الجماهيرى، كلاهما يقوى الآخر ويستمد منه قوة دفع جديدة . وتتعدد وسائل الاتصال الجماهيرى فهناك المطبوعات والنشر والندوات والمؤتمرات الجماهيرية والبيانات الجماهيرية والشعارات الجماهيرية، كما تتنوع مواقع الاتصال الجماهيرى فهناك المنظمات الجماهيرية كالنقابات والأندية ومراكز الشباب وقصور الثقافة والمساجد والمقرات الحزبية والمقاهى وخاصة فى الأحياء الشعبية، وقد تأثر الاتصال

الجماهيرى للأحزاب كثيرًا بالقيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية المحيطة بالعمل الحزبى فى مصر، حيث نلاحظ كما سبق توضيحه أنه لا يمكن فى ظل القوانين الحالية عقد المؤتمرات الجماهيرية أو لصق شعارات جماهيرية أو توزيع بيانات بمواقف الأحزاب على المواطنين وغالبًا ما يؤدى ذلك إلى اعتقال أعضاء الأحزاب بتهمة تكدير الأمن العام وإثارة المواطنين وتعريض الأمن لعدم الاستقرار إلى آخر القائمة المعروفة من الاتهامات التى تجرمها القوانين المقيدة للحريات وقانون الطوارئ.

كما أن أعضاء الأحزاب فى المنظمات الجماهيرية يتعرضون لملاحقة أجهزة الأمن، وكثيرا ما تحل المجالس المنتخبة للمنظمات الجماهيرية إذا حصل أعضاء من أحزاب المعارضة على أغلبيتها وأوضح الأمثلة على ذلك ما حدث من تجميد لنشاط النقابات المهنية التى فقد الحزب الحاكم أغلبية مجالسها مثل نقابة المحامين ونقابة المهندسين .

٧- التوتر والانشقاقات:

عانت الأحزاب السياسية فى مصر من تصاعد التوتر فى أوضاعها الداخلية وما ترتب على ذلك من انشقاقات ويرجع ذلك إلى تصاعد الخلاف بين قيادات الأحزاب، إلى حد لم يعد يمكن معه استمرارها معا، ولأن الباب مغلق قانونًا أمام تأسيس أحزاب جديدة فإن المختلفين يواصلون صراعهم داخل الحزب لاضطرارهم إلى البقاء معا داخل هذا الحزب؛ مما يصيب العلاقات الداخلية بتوتر شديد ما يلبث أن يؤدى إلى طرد أحد أطراف هذا الخلاف أو مبادرته بالانسحاب لعدم جدوى مواصلة الصراع داخل الحزب، وقد عانى من هذه الظاهرة حزب العمل عندما انشقت المجموعة المتمسكة بمبادئ مصر الفتاة بسبب تحالف الحزب مع الإخوان المسلمين، كما عانى منه حزب مصر الفتاة والحزب العربى الديمقراطى الناصرى وحزب الوفد وبلغ التوتر ذروته فى حزب الأحرار بعد وفاة مؤسسه مصطفى كامل مراد، وكذلك أدى هذا التوتر الى انقسام حزب أحزاب الغد والعمل ويؤدى التوتر داخل الأحزاب إلى شل الحزب وتردى قدرته على ممارسة عمل جماهيرى وفعال.ورغم أن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لم يشهد مثل هذه الانشقاقات إلا أن عددا غير قليل من القيادات المؤسسة له قد انسحبت من الحزب بشكل فردى مما أثر عليه أيضًا جماهيريًا.

ثانيًا : مسئولية الأحزاب عن ضعفها التنظيمى

تتحمل الأحزاب السياسية تتحمل بالفعل جانبًا مهمًا من المسئولية عن أوضاعها التنظيمية الحالية وعن المشاكل التنظيمية التى تواجهها، وهناك الكثير من مظاهر التقصير فى الأداء الحزبى التى ساهمت مع القيود الخارجية فى إضعاف الأحزاب والحيلولة دون نموها وتطورها مثل:

١- التراخى فى إعداد قيادات جديدة:

فقد فشلت جميع الأحزاب السياسية فى حل مشكلة الصف الثانى من القيادات ولم تقدم للمجتمع قيادات جديدة بالكم الكافى رغم مضى أكثر من عشرين سنة على تأسيسها؛ لتتأكد هذه الحقيقة إذا استعرضنا قوائم القيادات الحزبية الشابة فى مختلف المجالات السياسية والنقابية والثقافية والاجتماعية ومازالت هذه الأحزاب

تعتمد بشكل أساسى على قيادات تكونت فكريًا وسياسيًا ونضاليًا قبل تأسيس هذه الأحزاب، ونحن نلاحظ فى هذا الصدد أن الأحزاب السياسية فى مصر لا تمتلك سياسات محددة ومستمرة لاكتشاف القيادات وإعدادها ومتابعة تطورها، كما أنها لا تمتلك مؤسسات حزبية لإعداد القيادات مثل مدارس الكادر أو معاهد إعداد القادة ولا تزيد الجهود المبذولة فى هذا الصدد عن بعض الأنشطة الموسمية والمتقطعة التى لا تستطيع أن تقدم للحزب احتياجاته من القيادات الجديدة التى تمكنه من التوسع فى ممارسة أنشطته الحزبية والجماهيرية.

٢- إهمال المقرات كمواقع للاتصال الجماهيرى:

رغم أن الأحزاب تمتلك مقرات فى عواصم المحافظات وعواصم المراكز والعديد من القرى .. إلا أن هذه المقرات لا تفتح معظم الوقت ولا تستخدم إلا أثناء الاجتماعات الحزبية التى تعقد شهريا أو أسبوعيا، وقد فقدت الأحزاب نتيجة لذلك إمكانيات كبيرة فى انتظام الصلة بجماهير الموقع الذى توجد به هذه المقرات كمواقع للاتصال الجماهيرى، وكان من الممكن أن يتحقق ذلك بتنفيذ بعض المشروعات الخدمية فى هذه المقرات، مثل: العيادات الطبية وفصول محو الأمية وفصول التقوية، والتدريب على أشغال الإبرة والتطريز والتريكو وتنظيم أمسيات فنية وأدبية أو عرض الأفلام السينمائية من خلال أجهزة الفيديو، وكان من شأن هذه المشروعات والأنشطة اجتذاب الشباب والمواطنين لمقرات الحزب وتكوين علاقة معهم تتطور إلى كسبهم فكريًا وسياسيًا لصف الحزب والحصول على عضوية جديدة واكتساب نفوذ سياسى على جماهير الموقع يعزز قدرة الحزب على التأثير فى المجتمع المحيط.

٣- القصور فى العمل داخل المنظمات الاجتماعية:

لم تعط الأحزاب السياسية للعمل فى المنظمات الاجتماعية وسائر مؤسسات المجتمع المدنى الأهمية الواجبة، رغم أن هذه المؤسسات تعتبر البنية الأساسية للتطور الديمقراطى فى مصر ودون تقويتها وتوسيع نطاق نشاطها واتساع حجم عضويتها فإنه لا يمكن تحقيق تقدم فعلى على طريق التطور الديمقراطى فى مصر .وقد أهملت الأحزاب السياسية بشكل كامل العمل فى الجمعيات الأهلية رغم ما تقدمه للمواطنين والفئات الضعيفة من خدمات ورغم أنها يمكن أن تكون إطارا لاتصالات فعالة بقطاع كبير من المواطنين، كما يمكن أن تكون أيضا إطارا لإعداد وتدريب وصقل القيادات الحزبية واكتشاف القيادات الجديدة، وهناك تقصير حزبى فى العمل وفق خطة محددة فى النقابات العمالية والمهنية وقصور الثقافة ومراكز الشباب والأندية والجمعيات التعاونية، ولا يتناسب وجود هذه الأحزاب داخل هذه المنظمات مع أهميتها فى المجتمع، وغالبا ما تمارس الأحزاب نشاطها فى هذه المنظمات بشكل موسمى يبدأ مع الاستعداد لانتخابات مجالس إداراتها وينتهى بعد إعلان نتائج الانتخابات، ونحن لا نطالب هنا بأن تسيطر الأحزاب على هذه المنظمات أو تستخدمها كواجهات سياسية لها فهذا أمر يتعارض تماما مع الروح الديمقراطية ويفسد هذه المنظمات ويخرج عن طبيعتها كمؤسسات شعبية تؤدى دورًا اجتماعية أو ثقافيًا أو خدميًا، وإنما نتحدث أساسًا عن توجيه الأحزاب لأعضائها لممارسة نشاط اجتماعى أو ثقافى أو خدمى يتناسب مع استعدادهم وميولهم الشخصية ويمكنهم من المساهمة فى خدمة المجتمع تطوعيًا وتكوين

علاقات مع قطاعات واسعة من المواطنين تساعدهم على كسبهم مستقبلاً لتوجهات الحزب السياسية خارج نطاق هذه الجمعيات والمؤسسات، لقد أهملت الأحزاب السياسية أحد المجالات المهمة للعمل الاجتماعى والثقافى والخدمى بإهمالها توجيه أعضائها لممارسة نشاط فعال فى هذه المنظمات وفقدت بذلك فرصة مهمة؛ لتكوين صلات حقيقية بقطاعات جماهيرية واسعة تكون سندا لهذا الحزب فى مواجهتها للأوضاع الديمقراطية فى المجتمع وتمكنها من المواجهة الفعالة للقيود المفروضة على حركتها ونشاطها، بل إن العمل فى هذه المنظمات والمؤسسات كان سيساعد أيضًا على خوض معركة تأكد استقلاليتها عن الأجهزة الإدارية وتمكينها من ممارسة نشاطها فى إطار ديمقراطى كمنظمات شعبية؛ مما يدعم البنية التحتية للديمقراطية فى مصر .

٤- محدودية التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية :

كان بإمكان الأحزاب السياسية أن تمارس ضغطًا مؤثرًا على الحكومة فى معركتها؛ من أجل إلغاء القيود على نشاطها السياسى والجماهيرى لو أنها نجحت فى تعبئة أوسع قوى ديمقراطية ممكنة خوض هذه المواجهة، ولكن قيادات الأحزاب السياسية ضيعت هذه الإمكانية بإصرارها أن يقتصر التنسيق بينها على قضايا محددة، وحرص الجميع على أن ينفرد باتخاذ القرارات المصيرية فى إطار حسابات خاصة تتعلق غالبا بما يمكن أن يوفره لها اتصالها المنفرد ببعض المسئولين الحكوميين من هامش الحركة، ولهذا فإننا نلاحظ أن التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية فى مصر كان يتم فى الغالب بشكل رسمى عندما تتأزم أوضاع هذه الأحزاب، وأنه كان يدور حول قضايا محددة، وكان قاصرًا على عدد محدود من الأحزاب، واستبعد تمامًا عديد من الجماعات السياسية والشخصيات المستقلة التى خشيت قيادات الأحزاب من أن يؤدى التنسيق معها إلى إضعاف سيطرتها على العمل الجبهوى وضاعت بذلك فرصة تحقيق تعبئة واسعة للقوى السياسية للنضال المشترك من أجل تطوير الممارسة الديمقراطية فى مصر وإلغاء القيود المفروضة على حرية تأسيس الأحزاب وعلى نشاطها الجماهيرى والقيود المفروضة على حق المواطنين فى ممارسة حقوقهم وحريتهم الأساسية.

٥- عدم الجدية فى مواجهة الحكومة :

تصاعدت مواجهة الأحزاب السياسية للأجهزة الحكومية والأمنية فى بعض المواقف؛ خاصة أثناء التحضير لانتخابات مجلس الشعب، وكثيرًا ما وصلت هذه المواجهة إلى حد التهديد باتخاذ إجراءات معينة، إذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم، ولكن قيادات الأحزاب كانت تتراجع فى اللحظة الأخيرة عن تنفيذ هذه الإجراءات، مما أفقدها المصداقية أمام الحكومة والشعب فى الوقت نفسه. ومع تكرار الموقف لم تعد الحكومة تأخذ هذه التهديدات مأخذ الجد وأدركت قيادة الأحزاب هذه الحقيقة فتوقفت عن ذلك، وهكذا انتهى بنا الأمر حاليًا إلى أن كافة الأحزاب السياسية تدور فى حلقة مفرغة فى مواجهتها للقيود المفروضة عليها ويبدو الأمر الآن وكأننا أمام قدر لا مخرج منه إلا من خلال مفاجأة غير منظورة ليس لها علاقة بقدرة الأحزاب أو تخطيط قياداتها، من أهم أمثلة هذه التهديدات التى لوحت بها الأحزاب ولم تنفذها التهديد بمقاطعة

انتخابات مجلس الشعب إذا لم تتوافر ضمانات نزاهة الانتخابات ويتم تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، قبل انتخابات 1984، 1987، 1990، 2010 ورغم أن الأحزاب قاطعت بالفعل انتخابات 1990 إلا أن مشاركة حزب التجمع فيها أضعفت هذه المقاطعة وأدت إلى عدول هذه الأحزاب عن المقاطعة فى انتخابات 1995، رغم أن الحكومة لم تنفذ أيا من مطالبها، التى قاطعت انتخابات 1990 بسببها.

وهكذا.. فإنه يمكن القول بأن نظام التعددية المقيدة فى مصر قد أدى عمليا إلى حرمان أحزاب المعارضة من الاستفادة؛ مما توفره لها إمكانياتها الذاتية لممارسة نشاط جماهيرى والقيام بوظائفها فى التجنيد السياسى والمشاركة السياسية والتنشئة السياسية، وهناك دراسة أكاديمية لدرجة الماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية للسيدة إيمان حسن موضوعها «وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة .. دراسة حالة حزب التجمع فى مصر »تتضمن هذه الدراسة معلومات موثقة عن مدى تأثر حزب التجمع بهذه القيود وخلصت إلى« ضعف فاعلية الحزب فى القيام بوظائف تجميع المصالح والمشاركة السياسية والتجنيد السياسى »وفسرت ذلك بثلاث مجموعات من العوامل: أولاها مجموعة العوامل المرتبطة بالقيود الدستورية والقانونية والواقعية المفروضة على نشاط الأحزاب السياسية بما فيها التجمع والتى تؤدى فى النهاية إلى تضاؤل إمكانية تداول السلطة أو المشاركة فيها، ومن البديهى أن حزب التجمع لم يتأثر وحده بذلك بل تأثر به كل أحزاب المعارضة.

وقد وصلت إلى الاستنتاج نفسه تقريبًا اللجنة الوطنية لمتابعة الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ والتى ضمت ممثلين لست منظمات ومراكز لحقوق الإنسان وعدد من الشخصيات العامة، حيث ورد فى تقريرها المعنون" شهادة للتاريخ"وقد وقر فى ضمير اللجنة ومندوبيها الميدانيين، وتسجيلاتها من كل المصادر الموثوقة أن الانتخابات البرلمانية لعام 1995 قد شابتها انتهاكات صارخة وتجاوزات واسعة النطاق تلقى ظلالاً كثيفة من الشك على شرعية تلك الانتخابات وعلى شرعية المجلس النيابى الذى تمخض عنها وتخلص اللجنة من ذلك إلى أن اللجنة تجد من واجبها أن تختم هذا التقرير بتأكيد المخاطر الجسيمة التى تتعرض لها حياتنا السياسية إذا استمرت السلطات الرسمية فى ارتكاب المخالفات التى سبقت الإشارة إليها، أو السكوت عليها، أو السماح بها، لما يؤدى إليه ذلك من تزييف إرادة النخب، وضياع الثقة فى العملية الانتخابية وشيوع السلبية والانحراف عن العمل العام، والقضاء على التعددية الحزبية من الناحية العملية، ومنع تداول السلطة واحتكارها فى يد حزب واحد، وإغلاق الباب أمام التغيير بالطرق السلمية.

ثالثا : قصور فى أداء وظائف الأحزاب

تلعب الأحزاب السياسية دورًا مهمًا فى الحياة السياسية المعاصرة؛ باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدنى المهمة، التى تقوم بعدد من الوظائف السياسية فى النظام السياسى.ويمكن القول بأن هذا الدور سوف تزداد أهميته فى المستقبل استنادًا إلى أن المتغيرات العالمية والإقليمية والداخلية والسريعة المتلاحقة، التى تشهدها الحياة السياسية المعاصرة، سوف ينتج عنها بروز وظائف جديدة للأحزاب السياسية، وازدياد أهمية بعض الوظائف، وتغير محتوى ومضمون وظائف أخرى، ومن

ثم فإن تطوير الأحزاب السياسية من حيث الفكر والبناء والأداء والممارسة يعد أحد الشروط الضرورية اللازمة لتطوير النظام السياسى فى أى مجتمع؛ بحيث يكون متوافقًا مع المستجدات وقادرًا على التعامل معها بالكفاءة والفاعلية المطلوبة لتحقيق الاستقرار السياسى والنهضة الشاملة.

ومن الملاحظ أن جميع الأحزاب السياسية المصرية فى التجربة الثانية قد فشلت فى أداء وظائفها كأحزاب سياسية وهو ما ظهر جليا وأدى فى الوقت نفسه إلى ثورة 25 يناير 2011.وللتعبير عن الاحتياجات المختلفة غدت الأحزاب السياسية ظاهرة مهمة، يصعب التخلى عنها فى النظم السياسية الحديثة، حيث استطاع نظام الأحزاب تنظيم ممارسة الشعب لحق الاقتراع العام، وأعطى لهذه الممارسة معناها السياسى كما منح العمل البرلمانى مضمونًا سياسيًّا معبرًا عن رغبات وآمال كافة الطبقات ليشكل بذلك« لب الديمقراطية».

وفى الحقيقة فإن كل ما يتعلق بالسياسة من قضايا اجتماعية أو أيديولوجية أو تنظيمية يجد متنفسًا له فى الحياة الحزبية؛ مما مكن الأحزاب من الاضطلاع بدور مهم فى الحياة الديمقراطية، وبوجه عام يقول البعض إن الأحزاب هى بالدرجة الأولى« محاولة للتقريب بين الرأى العام والسلطة.» وبصورة مبسطة ومفصلة يرى بوردو Burdeau أن الحزب« تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، تؤمن بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، بالعمل فى آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولى الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة».

أما ماكس ويبر Max Weber فيرى أن اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء.

وبمتابعة الفكرة التى يدور حولها البحث نقول إن التعريف العصرى للحزب ينظر إليه باعتباره مجموعة من الأشخاص تجمعهم مبادئ محددة، ويعملون من أجل ترويج هذه المبادئ ونشرها، ويقوم هؤلاء الأشخاص فى الغالب بوضع دستور مكتوب لحزبهم يتضمن شروط العضوية وأصول انتخاب المسئولين وكيفية العلاقة داخل الحزب.

وبالطبع .. فإن صورة «التنظيم الحزبى» تختلف من حزب إلى آخر وفقًا للعلاقات القائمة بين المستويات التنظيمية المختلفة، ومدى السلطة المسموح بها فى كل مستوى، ومدى التجدد الجيلى فى مستويات القيادة، وطبيعة العلاقة بين القوى المختلفة داخل الحزب.

يمكن تقييم أداء الأحزاب السياسية من خلال مجموعة من المعايير المستمدة من الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية، والتى اتفق عليها علماء السياسة، ومنها؛ تجميع المصالح، والتعبير عن المصالح، والتجنيد السياسى، والاتصال السياسى، والتنشئة السياسية.. وكذلك من خلال الشروط التى اتفق علماء السياسة على ضرورة توافرها فى أى منظمة كى تكون حزبًا سياسيًّا كتوافر البناء المؤسسى على المستوى الإقليمى والقومى، وتقديم برامج سياسية متكاملة تسعى إلى جذب الجماهير

للالتفاف من حولها، والسعى إلى الوصول للسلطة من أجل تنفيذ هذه البرامج.

ومن ثم فإننا سنحاول الاستناد إلى المعايير التالية لتقييم أداء الأحزاب السياسية فى مصر آخذين فى الاعتبار خصوصية التجربة الحزبية المصرية، والتى أشرنا إليها من قبل، وأهم هذه المعايير هى:

- القدرة على استيعاب القوى السياسية فى المجتمع، وممارستها لنشاطها السياسى من خلال الأحزاب السياسية وكذلك القدرة على المشاركة فى الانتخابات العامة.
- القدرة على البناء المؤسسى للأحزاب السياسية والقدرة على طرح برامج سياسية متكاملة والقدرة على القيام بعملية التنشئة السياسية الديمقراطية.

وواقع الأمر أن من أسس تقييم أى حزب سياسى، ومدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة بالأحزاب، والمتعارف عليها فى أدبيات النظم السياسية، وهى تتضمن سواء كان حزبًا فى السلطة أو المعارضة خمس وظائف أساسية، هى: التعبئة، ودعم الشرعية، والتجنيد السياسى والتنمية، والاندماج القومى. والمعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب فى ظل البيئة التى ينشأ فيها، والتى يعبر من خلالها عن جملة من المصالح فى المجتمع، وهو فى هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح فى البيئة الخارجية؛ الأمر الذى يعرف فى أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عنها.. فإلى أى حد قامت بذلك الأحزاب المصرية!

أولاً: وظيفة التعبئة ودعم الشرعية

تعنى التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسى من قبل المواطنين، وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه؛ بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسى للمواطنين، وليس العكس.. وتلعب الأحزاب دور الوسيط بحكم أنها الأكثر التصاقا واتصالا بالمواطنين. وغاية ما هنالك أن النظم السياسية التعددية فى الدول النامية، تتطلع وهى فى مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستها الداخلية والخارجية، ولقد اهتمت الأحزاب المصرية جميعها فى تجربتها الثانية وأبرزها الحزب الوطنى بوظيفة تعبئة الجماهير، وتتم تلك التعبئة عبر آلية التثقيف السياسى وليس التنشئة السياسية؛ بمعنى أن ما يقوم به الحزب هو نوع من غرس القيم وليس التحاور بشأنها، وهناك أمانة التدريب والتثقيف السياسى ضمن الأمانات المركزية للحزب، وهى أمانة تعنى - كما تشير لائحة النظام الأساسى للحزب - بـ«نشر الوعى السياسى والفهم المشترك بقضايا المجتمع وظروفه، وموقف الحزب منها بين أعضاء الحزب فى كافة المستويات التنظيمية، وخاصة الشباب منهم، وإعداد الكوادر الشابة فى الحزب لتقلد مناصبه القيادية».

على أن اللافت للنظر أن الأحزاب سعت دائمًا لحشد الجماهير بشكل موسمى؛ حيث يقوم بذلك فقط إبان الانتخابات البرلمانية، كما يقوم بذلك عبر المؤتمرات التى تنعقد فى المستويات المختلفة، وهى مؤتمرات تنعقد على فترات متباعدة، ويتخللها نوع من الصيحات وشعارات التأييد والمبايعة التى عادة ما تتردد من خلال الهتاف من قبل مجموعة من الأشخاص لهم مصالح خاصة مع القابعين على منصة تلك المؤتمرات؛ خاصة فى المحافظات والمراكز والودات القاعدية وهى مصالح

خاصة متصاعدة؛ بمعنى أنها تبدأ من القاعدة داخل مؤتمرات الوحدات القاعدية لمن هم فى موقع القيادة فى تلك الوحدات، ثم تقوم تلك القيادة نفسها فى مرحلة تالية بمجاملة القابعين على منصة المؤتمرات بالمحافظات.. وهكذا، وعلى هذا الأساس فإن ما تحمله عمليات التعبئة فى هذا الشأن لا يحمل قيما إيجابية كثيرة، وأحيانا لا يحمل أية قيم غير حشد الجمهور وسوقهم سوقا لإسماعهم جملة من الوعود والعديد من الإنجازات، وبعض تلك الوعود يكون قابلا للتحقق بغرض تقديم الخدمات الشخصية أو خدمات لأبناء الدائرة.

وتعرف الشرعية بأنها مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع السياسى للنظام السياسى، وخضوعهم له طواعية؛ لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، والديمقراطية تعد دون شك المصدر الأقوى للشرعية فى النظم السياسية فى عالم اليوم.

ومما لاشك فيه أن الحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية الديمقراطية، يرتبط بأن الأحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها، وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها، ربما قبل الانتخابات العامة التى تأتى بها - أو تسعى هى أن تأتى بها - إلى السلطة، إضافة إلى تطلعها باستمرار إلى التنظيم الجيد، ووجود دورة للمعلومات داخلها، وأيديولوجية ثاقبة لها صدى أمام الرأى العام وبعيدة عن الافتعال والتوليف والتلفيق.

على هذا الأساس، يتبين أن للأحزاب السياسية دورًا مهمًا فى دعم الشرعية؛ خاصة فى النظم السياسية عامة والنظم التعددية المقيدة خاصة، لاسيما بعد أن عانت غالبية تلك النظم الأخيرة من مرحلة حكم شمولى، وتنظيم واحد، وقيادات متسلطة عبر تلك التنظيمات الأحادية لردح طويل من الزمن.

وبالنظر إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، يتبين أن هناك صعوبة فى اعتبار الحزب (أو غيره من الأحزاب القائمة) كان أحد أدوات نقل الشرعية، كما أنه من خلال البيئة والثقافة السياسية يصعب اعتباره هو ذاته من وسائل دعم الشرعية للنظام الأساسى بل على العكس، قد يأخذ أفراد المجتمع المصرى بعين الاعتبار أمورًا أخرى باعتبارها هى التى كانت تمنح الشرعية للنظام السياسى السابق. ولعل الغريب فى الأمر أن تلك الأمور تنظر للشرعية من وجهة نظر غيرية، بمعنى أنها ترى أن الشرعية الحالية تستند إلى رفض الشرعية التى ترفع لواء العودة لسياسات ما قبل يوليو أو لسياسة الحقبة الناصرية، أو لسياسات ترفع شعارات إسلامية .. الخ، وبمعنى آخر أن تلك النظرة ترى أن الشرعية الحالية تقوم فى واقع الأمر على عدم وجود شرعية بديلة من قبل الأطراف الأخرى الساعية لتداول السلطة.

أما فيما يتعلق بالشرعية السياسية التى رفعها النظام السياسى المصرى السابق، فهى تستند من خلال الخطب الرسمية إلى أمرين، هما: ثورة 23 يوليو 1952 وحرب ٦ أكتوبر 1973، وهذا الأمران ينفيان كلية أى وجود لشرعية أخرى؛ أى إنه لا يوجد أى دور للأحزاب السياسية عامة أو الحزب الوطنى الديمقراطى؛ خاصة فى مسألة الشرعية، ومن ثم فهى ليست أحزابًا داعمة أو ناقلة للشرعية، كما أن أحوالها وأوضاعها وأيديولوجياتها ليست هى الأخرى مصدرًا للشرعية،

وليس من قبيل المبالغة أن الأحزاب لا يطلب منها فى مصر القيام بهذا الدور؛ فحتى لو جرى رفع شعار الشرعية الديمقراطية إلى جانب الشرعية الثورية، فإنه لا يطلب من الأحزاب خاصة فى وضعها الضعيف الذى كانت عليه أن تلعب دورا فى مسألة الشرعية.

وفى إطار وظيفتى التعبئة ودعم الشرعية يمكن تطبيق هذه المعايير على الأحزاب السياسية المصرية خلال العقد الأخير على النحو التالى:

١ - القدرة على استيعاب القوى السياسية فى المجتمع لتمارس نشاطها السياسى من خلال الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية هى المؤسسات السياسية الفرعية التى يمكن من خلالها أن يقوم المواطن بممارسة نشاطه السياسى.. إلا أن هذا يتوقف على قدرة هذه الأحزاب على جذب المواطنين إليها، وإقناعهم بأفكارها، وتوفير وسائل ممارسة النشاط الشرعى لهم، وفى هذا المجال يمكن القول بأن الأحزاب السياسية المصرية فى العهد السابق لم تستطع استيعاب القوى السياسية فى المجتمع تمارس النشاط السياسى الذى كان يمكن أن تقوم به الأحزاب، كما أن ضمور العضوية فى الأحزاب السياسية ظاهرة واضحة؛ الأمر الذى حول بعضها إلى تجمعات شكلية، يقتصر الوزن السياسى فيها على المجموعة التى تقوم بإصدار صحيفة الحزب.والواقع أن عدم قدرة الأحزاب على القيام بهذا الدور ترجع إلى عدد من الأسباب، منها: القيود الإدارية التى كانت مفروضة على نشاطها الجماهيرى، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة والإخفاق المستمر فى الوصول إلى مقاعد المجالس النيابية، كما أن قوة الحزب المستمدة من ارتباطه بالحكومة جعلت الراغبين فى العمل السياسى يبتعدون عن الأحزاب، أو يدخلون فى الحزب المسيطر رغبة فى الاستفادة من الروابط القوية القائمة بين الحزب والحكومة لتحقيق مصالح معينة، وهو الأمر الذى عاد ليؤثر على قدرة الحزب المسيطر على استيعاب القوى السياسية فى المجتمع والتى قد لا تتوافق توجهاتها ومصالحها مع توجهات الحزب والمصالح التى يعبر عنها، وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث ما يمكن أن نطلق عليه بترهل العضوية فى الحزب المسيطر، الأمر الذى أدى إلى تعدد الأجنحة فى داخل الحزب وازدياد حدة الصراع فيما بينها، وهو الأمر الذى أثر على درجة التماسك المطلوبة لمثل هذا النوع من الأحزاب والتى عبرت عن نفسها فى الانتخابات النيابية عامى 1995، 2000 و 2005 و 2010بترشيح بعض أعضاء الحزب أنفسهم كمستقلين فى مواجهة مرشحى الحزب.

٢ - القدرة على المشاركة فى الانتخابات العامة:

تعد المشاركة فى الانتخابات العامة إحدى الوظائف المهمة للأحزاب السياسية، من خلال تقديم المرشحين فى هذه الانتخابات ومساندتهم وتوفير الدعم المادى والمعنوى لهم، فى حملاتهم الانتخابية إلا أن الملاحظ فى هذا الصدد أن بعض الأحزاب فى العهد السابق كانت تقاطع الانتخابات، والأحزاب التى تشارك لا تستطيع توفير العدد المطلوب من المرشحين لتغطية كافة الدوائر الانتخابية، باستثناء الحزب الوطنى، وتجدر الإشارة فى هذا الصدد، إلى أن أقصى طموح لحزب الوفد فى انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠، كان الحصول على مائة مقعد، وهو الأمر الذى

لم يتحقق.. ومن ثم فالأحزاب المصرية عادة ما تقدم عدد محدود من المرشحين فى بعض الدوائر، الأمر الذى يضعف من فرصتها فى الوصول إلى المجالس النيابية بعدد ملائم أو مناسب من الأعضاء من ناحية أخرى، لا تتوافر للأحزاب المصرية القدرة المالية اللازمة لدعم الحملات الانتخابية لمرشحيها، الأمر الذى يجعل كل مرشح يعتمد على إمكانياته الذاتية فى حملته الانتخابية، وهو ما يضعف الثقة فى قدرة الأحزاب السياسية المصرية على المشاركة الفعالة فى الانتخابات العامة، ولعل ظاهرة الزيادة الكبيرة فى أعداد المرشحين المستقلين فى انتخابات مجلس الشعب عام 1995، وعام 2000 و2005 و2010 تقدم دليلا واضحا على ضعف الأداء الحزب فى هذا المجال.

أما الحزب الوطنى الديمقراطى، فكان يواجه مشكلة أخرى بصدد الانتخابات، وهى وجود أعداد كبيرة من الأعضاء الراغبين فى الترشيح على قوائم الحزب، ونتيجة لتعدد الأجنحة داخل الحزب، فإن عملية اختيار المرشحين لا تتم استنادًا إلى المعايير الموضوعية، وإنما استنادا إلى التوازنات السياسية القائمة داخل الحزب؛ الأمر الذى لا يؤدى بالضرورة إلى تقديم أفضل المرشحين، بل وقعت بعض الأخطاء فى عملية الترشيح من جانب الحزب الوطنى فى انتخابات 2000 و2005 أدت إلى فقدانه لبعض المقاعد دون مبرر، كتقديم بعض المرشحين على مقعد العمال أو الفئات، ثم يتضح بعد ذلك عدم انطباق الشروط القانونية لهذا المرشح أو ذاك للترشيح على مقعد العمال أو الفئات، كما أن ظاهرة المرشحين المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى فى انتخابات مجلس الشعب لعامى 2000 و2005 تؤكد صعوبة المشكلة التى تواجه الحزب فى تسمية مرشحيه فى الانتخابات العامة، ويمكن القول استنادًا إلى دراسات ميدانية، قام بها الباحث للانتخابات أعوام 1995 و2000 و2005 أن الصراع بين مرشحى الحزب الوطنى والمرشحين المستقلين على مبادئ الوطنى أشد من الصراع بين مرشح الحزب والمرشحين الآخرين؛ الأمر الذى يضعف من مصداقية الأحزاب السياسية بصفة عامة فى الانتخابات، لدى قطاعات كبيرة من المواطنين العاديين.

٣ - القدرة على تقديم برامج سياسية متكاملة:

لعل أحد الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية هو تقديم برامج سياسية متكاملة والدفاع عنها ومحاولة لجذب المواطنين للالتفاف من حولها ومن ثم القبول بها؛ لدعم شرعية النظام السياسى القائم ، وفيما يتعلق بالأحزاب المصرية فالواضح أنها أقرب إلى أحزاب الأشخاص منها إلى أحزاب البرامج خاصة وأن برامج بعض هذه الأحزاب ضعيف أو غير قابل للتنفيذ لعدم وجود دراسات تفصيلية لها ، فعلى الرغم من تقديم بعضها لبرامج سياسية، الا أنها لا تقوم بالدعوة إلى هذه البرامج فى حملاتها الانتخابية، وإنما تركز على العوامل الشخصية والروابط العائلية التقليدية، ومن ثم فيمكن القول إن الافتقار إلى برامج سياسية متكاملة هو إحدى سمات العمل الحزبى فى الحياة السياسية المصرية، الأمر الذى يفقد هذه الأحزاب الميزة النسبية الأساسية التى تفرق بين مرشحيها والمرشحين المستقلين.

الثانية: التنشئة السياسية الديمقراطية:

الأحزاب السياسية هى مدرسة الديمقراطية؛ بمعنى أن المواطن يتعلم من خلال العمل الحزبى

المهارات اللازمة للممارسة الديمقراطية، من خلال البناء المؤسسى للحزب، سواء من خلال المشاركة فى الانتخابات داخل الحزب، لتكوين عناصره القيادية وغير ذلك من الأنشطة، إلا أن الأحزاب السياسية المصرية لا تعرف مثل هذه الأمور فى الأغلب العام، وبالطبع هناك استثناءات كما هو الحال فى حزب التجمع وكما حدث فى حزب الوفد بعد غياب السيد فؤاد سراج الدين وإجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد للحزب، إلا أن هذه الاستثناءات لا يمكن القياس لا عليها لأن الظاهرة العامة تتمثل فى غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، يؤكد هذا أن التشكيلات القيادية تتم بالتعيين فى معظم الأحزاب المصرية، والانشقاقات المتعددة التى حدثت داخل عدد من الأحزاب الأمر الذى أدى إلى تجميد نشاطها؛ نظرًا لتعدد المطالبين برئاستها.

ومن ثم فدور الأحزاب المصرية فى مجال التنشئة السياسية الديمقراطية هو دور محدود بدرجة ملحوظة، الأمر الذى يزيد من إضعاف مصداقيتها لدى المواطن العادى الذى يقرأ ويسمع عن الصراعات التى تدور داخل هذه الأحزاب.

هذه هى الملامح العامة لواقع الأداء الحزبى القائم فى الحياة السياسية المصرية، ولقد نتج عن هذا الوضع عديد من الآثار السلبية على واقع الحياة السياسية والحزبية المصرية، ومنها ما يلى:

- عزوف قطاعات كبيرة من المواطنين عن المشاركة فى النشاط السياسى بصفة عامة، والنشاط الحزبى بصفة خاصة؛ الأمر الذى أدى إلى انخفاض درجة المشاركة السياسية.
- ابتعاد بعض العناصر القادرة على العطاء السياسى عن العمل السياسى والحزبى، الأمر الذى أدى إلى حرمان الحياة السياسية من ذوى القدرات السياسية المتميزة.
- انخفاض درجة تأثير الأحزاب السياسية فى الحياة السياسية وافتقادها للمصداقية لدى قطاعات كبيرة من الرأى العام.
- اشتداد الصراعات الداخلية فى الأحزاب السياسية الأمر الذى يهدد استمرارها.
- اتجاه بعض الأحزاب إلى القيام بأدوار غريبة وبعيدة كل البعد عن العمل السياسى، كتنظيم رحلات الحج والعمرة وقراءة الكف والعلاج الروحانى، واتجاه البعض الآخر إلى استخدام صحفه كأداة للتشهير والابتزاز.
- تدنى مستوى الممارسة السياسية من خلال وصول بعض الأشخاص غير المناسبين إلى المقاعد النيابية، الأمر الذى أثر على كفاءة الأداء التشريعى والتنفيذى.
- حدوث انفصام واضح بين ما تدعو إليه القيادة السياسية من ضرورة التطوير والتحول الديمقراطى، وهو ما يتوافق مع مطالب الجماهير ومستجدات العصر، واقع الممارسة السياسية سواء بالنسبة للحزب الوطنى أو أحزاب المعارضة.

الثالثة: وظيفة التجنيد السياسى:

يعرف التجنيد السياسى بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، وتختلف النظم السياسية فى وسائل التجنيد السياسى للنخبة؛ فالنظم التقليدية والأوتوقراطية تعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار

المحسوبية أو الوراثة ..إلخ .أما فى النظم التعددية، فإنها تسعى لأن يكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أداءها فى النظم الأكثر رقيًا وتقدمًا، فيكون هناك ميكانيزمات محددة للتجنيد، ويفترض أن تكون الأحزاب فى هذه النظم إحدى وسائل التجنيد السياسى، وهى تؤدى تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها، بل وأيضا بالنسبة إلى العامة، فمن خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلى، وبين الأحزاب بعضها البعض، والانغماس فى اللجان والمؤتمرات الحزبية، تتم المساهمة فى توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر.

ويتسم أداء الأحزاب فى النظم التعددية المقيدة لوظيفة التجنيد السياسى ببعض القيود؛ إذ إن أعضاء الأحزاب لم يكن قد خرجوا بعد من الميراث الثقافى السلطوى، الذى خلفته تجربة التنظيم الواحد، والذى كان الحزب فيه مجرد أداة للتعبئة لكسب الشرعية للنظام السياسى الأوتوقراطى، ومن ثم لم تخلق عملية التحول الوظيفى لهذه الأحزاب فى النظم الديمقراطية البازغة إلا تحولاً نوعيًا طفيفًا فى أداء مهمة التجنيد .وفى هذا الصدد يشار إلى أن غالبية أعضاء السلطة التنفيذية وغيرهم قلما يكونوا أعضاء سابقين أو حاليين فى الحزب الحاكم، بل العكس من ذلك أنهم اختيروا فى مناصبهم التنفيذية وسعوا لاستثمار مكانتهم ومواقعهم التنفيذية فى الحصول على عضوية هذا الحزب، الذى لازال ينقصه ــ كما ينقص غيره فى النظام الحزبى الوليد التماسك والتعقيد والاستقلال والتكيف.

وفى مصر قلما تعد الأحزاب السياسية إحدى وسائل التجنيد لشغل أدوار محددة داخل النظام الحزبى خاصة والنظام السياسى عامة، ويرجع ذلك الخلل إلى غياب الممارسة الديمقراطية السليمة داخل الحزب، الناتجة عن تركيز عملية صنع القرار فى يد قلة قليلة، الأمر الذى يمحو بالتالى أية إمكانية لتصعيد أجيال جديدة، أما فيما يتعلق بمظاهر ذلك فيمكن تلمسها فى وجود عديد ممن هم أصبحوا أعضاء فى الحزب ارتقوا بسرعة داخله لأسباب، تبدو غير موضوعية، مقارنة بآخرين من الأعضاء القدامى، الذين بقوا فى مواقعهم، ولم ينالوا حظهم من الارتقاء. والأكثر منها على ما يبدو تصعيد بعض كوادر الحزب بالترشيح لعضوية مجلسى الشعب والشورى، وهى كوادر يحتل الكثير منها مواقع فى الجهاز الإدارى للدولة؛ أى إن وجودها فى هذا الجهاز وليس وجودها فى الحزب كان هو العامل الأساسى لهذا الترشيح ..كل هذه الأمور تشير إجمالا إلى أن الحزب ليس وسيلة للتجنيد السياسى.

أما فيما يتعلق بالاستعانة بآخرين من النخبة الحزبية ممن هم من خارج الحزب الوطنى للارتقاء فى مناصب ومواقع محددة داخل الدولة، فيبدو أن ذلك محدودًا بدرجة أكبر بكثير، ويقتصر على حالات بعينها، وكانت لها مبرراتها، ولم يكن وجودها بالحزب المعنى هو المبرر لهذا الارتقاء.. وفى هذا الصدد؛ يشار إلى تعيين الدكتور وحيد رأفت نائب رئيس حزب الوفد ضمن وفد مصر لاستعادة طابا، والمعروف أن هذا الرجل له خبرة قانونية واسعة كما يبدو أن هناك بعض كوادر المعارضة قد عينت فى مجلسى الشعب والشورى، وكان ذلك لأسباب مختلفة أيضًا، لا علاقة لها بسعى السلطة التنفيذية؛ جعل تلك الأحزاب تقوم بدور رائد فى التجنيد السياسى لهذه الكوادر.

الرابعة: الوظيفة التنموية

تعد وظيفة التنمية السياسية إحدى الوظائف الرئيسية للأحزاب، وتتمثل تلك الوظيفة فى قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية فى المجتمع، الأمر الذى يدعم العملية الديمقراطية والاتجاه نحو الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى فى النظم السياسية المقيدة.

وقد طرح عديد من الأدبيات المتخصصة فى دراسة الأحزاب السياسية، مسألة وجود الأحزاب، وكيف أنها تلعب دورًا فاعلاً فى عملية التداول السلمى للسلطة من خلال الانتخابات، وكذلك دورها فى إنعاش مؤسسات المجتمع المدنى ممثلاً فى مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية العمالية، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين، من خلال المساهمة فى حل مشكلاتهم .. ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر فى التفاعل السياسى داخل البرلمانات، خاصة فى عمليتى التشريع والرقابة، إضافة إلى سياسات التحالفات والانشقاقات والانقضاض على الخصوم داخل البرلمان.

وفى مصر تتباين الأحزاب فى دورها التنموى سواء بين الحزب والأحزاب الأخرى، أو بين الحزب ونفسه فى فترات زمنية مختلفة، وقد لعب الحزب الوطنى هذه الأدوار جميعًا بأشكال مختلفة، غير أنه قوبل بمعضلتين أساسيتين، حجّمت من دوره التنموى بدرجة غير مسبوقة :أولى تلك المعضلات هى معضلة التداخل بينه وبين أجهزة الدولة، مما جعل هناك نوعًا من عدم التكافؤ فى قواعد اللعبة السياسية بين أطرافها المختلفة، وهى قواعد تحتم امتلاك الجميع بداية لقدرات متساوية؛ الأمر الذى لا يجعل أى منصف يذكر أن للحزب الوطنى وحده الدور الأساسى - للأمور التى يشارك فيها - فى عملية التفاعل داخل النظام السياسى؛ بمعنى آخر أن دخول الحزب فى أى لعبة مع نظرائه كان دائمًا دخولاً مدعوما من قبل الإدارة الحكومية، وهو ما يبرز للعيان إبان الانتخابات العامة.

أما المعضلة الثانية لقيام الحزب الوطنى بدور تنموى فاعل؛ فهى ما يمتلكه من أدوات، وضمن تلك الأدوات التماسك الحزبى، وهذا الأخير يتسم بسمتين:

أولاهما: الهشاشة الشديدة إبان الانتخابات البرلمانية، ممثلاً فى جحافل المنشقين عن الترشيحات التى يعلنها الحزب.

ثانيتهما : التماسك المبالغ فيه عقب الانتخابات، أى داخل البرلمان، الأمر الذى يعوقه عن أداء وظائفه، مما يجعل عضو الحزب يسمو بمصلحة الحزب على مصالح أبناء الدائرة وعلى مصالح الأمة . ومما لاشك فيه أن أفضل الصيغ فى هذه الحالة هى ضرورة الالتزام بالتماسك الحزبى الذى لا يؤدى التشدد فيه لإعاقة الفعل السياسى ، ولا المرونة فيه إلى تلاشى الحزب ، الذى لازال يتطلع نحو تحقيق درجة أكبر من فاعلية الأداء السياسى . إضافة إلى ذلك هناك الأيديولوجيا أو فكر الحزب الذى يجب أن يكون غير جامد ومتسقا مع الواقع، ودورة المعلومات التى يجب أن تكون متكاملة وثنائية الاتجاه بين مستويات الحزب فى القاعدة والمركز، والتمويل المستقل لأنشطة الحزب ..إلخ، وكل هذه الأمور كما سيتبين لاحقًا يعوزها الكثير والكثير من الأمور؛ كى يصبح للحزب فى حالة التجربة المصرية ما

قبل ثورة 25 يناير دور تنموى بارز على ساحة العمل السياسى، وهو ما سيرد تفصيله.

الخامسة: القدرة على البناء المؤسسى للأحزاب السياسية

تعد أحد الشروط المتعارف عليها لقيام حزب سياسى، يمتد ليشمل إقليم الدولة؛ بحيث تكون له لجان عى مستوى الأحياء والقرى والمدن وصولاً إلى الهيئة المشكلة للحزب على المستوى القومى، ولا يقتصر الأمر على توافر الهيكل المؤسسى التنظيمى، وإنما يمتد إلى فلسفة العمل فى داخل الحزب ..الأمر الذى يوفر إطارًا منظمًا لنشاط الحزب، وشروطًا موضوعية لإدارة العمل داخل الحزب، وهو ما يوفر الاستمرارية لنشاط الحزب بغض النظر عن الأشخاص الذين سيتولون مواقع قيادية فى الحزب.

هذا الشرط الضرورى غير متوافر لمعظم الأحزاب المصرية، الذى يقتصر تواجدها على عواصم بعض المحافظات أو على العاصمة، وبعضها وهو الأقل يتوافر له إطار مؤسسى .. إلا أن فلسفة العمل المؤسسى شبه غائبة، والأحزاب التى يتوافر لها بناء مؤسسى تعانى من غياب فلسفة العمل المؤسسى، ومن ثم فالأحزاب المصرية تعانى من ضعف واضح فى بنائها المؤسسى أو فى الالتزام بفلسفة العمل المؤسسى أو فى الاثنين معا، الأمر الذى يؤثر على قدرتها على القيام بوظائفها بالكفاءة والفاعلية المناسبة، بل ويؤدى هذا الوضع إلى سيطرة فئة أو مجموعة على نشاط الحزب ..الأمر الذى يسفر عن بروز الخلافات وحدوث الانشقاقات فى داخل بعض الأحزاب؛ الأمر الذى يحولها إلى مجموعات متصارعة؛ وهو ما يزيد من عوامل أضعافها.

السادسة: وظيفة الاندماج القومى

تؤدى الأحزاب وظيفة الاندماج القومى، وهو ما يعد أمرا فى غاية الأهمية خاصة فى النظم التعددية المقيدة، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية فى تلك البلدان، فى ظل ميراث أكبر من انتهاكات حقوق الإنسان.

وبطبيعة الحال، تتمثل أحد أبرز أدوار الأحزاب فى أداء تلك الوظيفة؛ خاصة إبان دورها فى عملية التحول الديمقراطى؛ إذ إنه أثناء تلك العملية يمكن للأحزاب أن تشارك بلعب دور فى اندماج القوى الاجتماعية بالدولة حيث يظل دورها محوريًا فى دمج اليمين واليسار المتطرف والقوى الاقتصادية والمصالح المنظمة أصحاب الأعمال والعمال والرجال والسيدات والأديان المختلفة ... إلخ وبمعنى أخر تلعب الأحزاب دورًا بارزًا كأداة فى إفراز الوفاق الديمقراطى الوليد .

وبالنسبة للحالة المصرية فالملاحظ أنه رغم أن المجتمع يتمتع بحالة فريدة من الاندماج بين أركانه؛ حيث لا توجد انقسامات أولية متجذرة داخله، إلا أن حالة مشاركة كل من المرأة والأقباط فى العمل العام – رغم الخلاف بين الحالتين – تعدان من الأمور المهمة فى مسألة الاندماج القومى . وقد كان متوقعًا أن يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى بدور فى هذا الصدد، إلا أنه لم يفعل والملاحظ أن خطابه السياسى فى هذا الشأن شىء وتنفيذ ما يرد فى هذ الخطاب شىء آخر، وهو ما يمكن تلمسه من سلوك الحزب إبان الانتخابات، حيث يكون للحزب دور مقارنة بأمور أخرى، ينعدم فيها دوره كتوزيع الحقائب الوزارية أو تعيين المحافظين.

وهناك وجهة نظر مضادة ترى أن الأحزاب المصرية - بما فيها الحزب الوطنى - كانت تعزف عن ترشيح الأقباط والسيدات ليس بمبادرة منها، بل بمبادرة من القيادات التنفيذية المتغلغلة فى المناصب القيادية فى الحزب، التى تسعى إلى ترشيح الشخصيات التى يمكنها الفوز فى الانتخابات. وهكذا يتبين أن هناك ضعفًا شديدًا فى قيام الحزب الوطنى والأحزاب المصرية فى مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير بأداء الوظائف السياسية.

رابعا: ظهور فاعلين جدد

ونتيجة فشل الأحزاب السياسية فى أداء وظائفها برز خلال هذه المرحلة دور فاعلين سياسيين جدد أثروا فى الحياة السياسية ولعبوا أدوارًا متعددة مهدت لإسقاط التجربة الثانية.

وتعتبر النظرية التعددية وما تقدمه من مناهج ونماذج نظرية أبرز إسهام معاصر فى دراسة علم السياسة، فهى أكثر النظريات تأثيرًا على تطور هذا العلم، فالمنظور التعددى فى دراسة الدولة والمجتمع لا يزال يسود أدبيات علم السياسة الغربى وإن بدرجة أقل مما كان عليه الحال فى الخمسينيات والستينيات عندما كان هذا المنظور يحتكر التفكير الليبرالى.

ويمكن القول بأن رفض السلطة المطلقة للدولة واحتكار الحكم هو المعلم الأساسى للنظرية التعددية السياسية وهذا ما يفسر اهتمامها المتميز بتعدد المؤسسات والجماعات فى الدولة والمجتمع من ناحية وبالتفاعلات المرتبطة بالتنافس والانتخاب وهو الاهتمام الذى يفوق أية نظرية أخرى، ومن هنا أيضًا عنايتها بالقنوات المتعددة التى يمكن للمواطنين من خلالها التأثير على القادة السياسيين وعلى عملية صنع القرار.

وهؤلاء هم الفاعلون الجدد أو القنوات الجديدة فى الحياة السياسية التى قد يلعب بعضها ذات الأدوار والوظائف التى تقوم بها الأحزاب وهم:

أ - العمل النقابى

من الصعب النظر إلى الأحزاب السياسية فى مصر باعتبارها الفاعل الوحيد على الساحة السياسية تماما مثلما من الصعب فصل التراجع الذى حدث فى عضوية الأحزاب عن ظهور فاعلين اجتماعيين وسياسيين جدد داخل النقابات المهنية وداخل منظمات المجتمع المدنى على السواء. وكان الدور السياسى للنقابات قد تصاعد فى مصر منذ الثمانينيات وأصبح هناك إلى حد كبير نموذج لكادر نقابى يختلف عن الكادر الحزبى فى شكل أداءه ونمط تفاعلاته مع محيطه المهنى والسياسى. وهذا الاختلاف لا يعنى أن الكادر النقابى لم يكن له موقف سياسى إنما يعنى أنه امتلك رؤية سياسية« مختبرة »فى أرض الواقع ومتفاعلة مع بيئتها المحيطة وليس مجرد موقف إيديولوجى حبيس الغرف المغلقة والصحف الحزبية، وهكذا فقد بدت الرؤية السياسية للكادر النقابى أكثر انفتاحًا وتأثيرًا من نظيره الحزبى.

وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى ظهور خلافات كثيرة بين أعضاء «مقرات الأحزاب»؛ والعناصر الحزبية النشطة نقابيًا أدى فى النهاية إلى خروج معظم هذه العناصر الأخيرة من أحزابها وأصبحنا بالفعل أمام «ناصريين نقابيين» و «وفديين نقابيين» لا تربطهم بأحزابهم أى علاقة تنظيمية. أما بالنسبة للإخوان المسلمين فقد حافظ معظم« إخوان النقابة »على انتمائهم لتنظيم الإخوان .. إلا أن تلك الخبرة قد ساعدت على

ظهور كادر إخوانى يؤمن بالحوار مع بقية فصائل العمل السياسى فى مصر ويتفاعل مع القضايا الاجتماعية والمهنية لأعضاء النقابة بشكل إيجابى.

فعلى المستوى السياسى مثل دخول الإخوان حلبة العمل النقابى بداية التخلى - ولو عمليا - عن الخطاب المطلق والمقدس الذى يضفيه كادر الإخوان على مقولاته السياسية وتجعله فى صورة الكائن المعصوم من الخطأ، وبما أن الدخول فى دهاليز العمل النقابى فى مصر يعنى فى واقع الأمر إمكانية ارتكاب أخطاء ككل البشر لا الأنبياء فإن هذه الإمكانات تزداد بدرجة أكبر فى مجتمع نام مثل مصر ولعل هذا ما جرى فى أكثر من نقابة مهنية حيث ارتكب كادر الإخوان كثيرًا من الأخطاء السياسية والإدارية بعضها كان حقيقيًا والبعض الآخر بالغ فيه خصومه إلا أن صورة« المناضل الإخوانى »المعصوم من الخطأ وصاحب الخطاب المطلق والرؤى الأحادية قد تغيرت بفعل الواقع السياسى الجديد وأصبحنا أمام كادر سياسى من الوارد أن يخطئ ومن الممكن أن تكون بعض هذه الأخطاء جسيمة كل ذلك حتى لو كانت مهارات وإمكانات هذا الكادر الإخوانى أكبر من الآخرين وأكثر فاعلية ..فتبقى هذه قضية أخرى.

أما على مستوى الفعل النقابى والخدمى فقد نجح «إخوان النقابة »فى تقديم أشكال مختلفة وفعالة من النشاطات الاجتماعية لأعضاء النقابات المهنية المختلفة، فقد سعت نقابة المهندسين مثلا لمواجهة البطالة بين صفوف المهندسين قدرتها بـ15٪ فحرصت على مواجهتها بالقيام بتخصيص 10 ملايين جنيه كمرحلة أولى لمشروع الصناعات الصغيرة للمهندسين فى الوقت نفسه الذى نظمت فيه مؤتمرها الثانى فى بداية عام 1991 وشارك فيه 450 عضوا يمثلون 19 نقابة مهنية، بالإضافة إلى أعضاء النقابات الفرعية والمحافظات.

كما تحركت نقابة الأطباء أثناء زلزال أكتوبر 1992 وبفاعلية أكبر من" كوادر"الدولة المصرية فى الهلال الأحمر وغيره وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى إصدار قانون بمنع أى جهة غير الجهات الحكومية بمساعدة ضحايا الزلزال.

ورغم استبعاد الإخوان المسلمين من ساحة العمل النقابى فى مصر وتجمد نشاط عدد من النقابات المهنية بسبب الحراسة المفروضة عليها من قبل الدولة، إلا أن هناك نقابات أخرى قد استمرت فى نشاطها وهى معتمدة على طريقة فى العمل والأداء تختلف عن «الإدارة الحزبية» والإخوانية على تميزها.

ومن هنا يمكن القول إننا أصبحنا أمام كوادر جديدة للعمل المهنى - السياسى فى مصر تختلف فى طريقتها وفى فهمها للعمل السياسى والاجتماعى عن «كادر المقرات الحزبية»، وقد أدى ظهور هذه النوعية من الكوادر منذ النصف الأول من التسعينيات إلى تراجع قدرة الأحزاب السياسية على السيطرة المباشرة على النقابات، فعلى خلاف ما جرى فى الثمانينيات حين حركت الأحزاب والتيارات السياسية العمل فى داخل النقابات المصرية، جاء النصف الثانى من عقد التسعينيات ليعلن عن ميلاد حركات نقابية مستقلة فى كثير من الأحيان، وبعيدة عن التأثير المباشر للقوى السياسية المختلفة خاصة بعد الاستبعاد القصرى للإخوان المسلمين عن النقابات المهنية.

ومن هنا جاء التفاعل الحزبى مع الأحداث التى شهدتها أكثر من نقابة مهنية منذ النصف الثانى من

التسعينيات كتابع وليس محرك لها؛ حيث عجزت الأحزاب السياسية إلى حد كبير على صياغة« الأجندة » النقابية كما كان يحدث من قبل.

وكانت نقابة الصيادلة قد شهدت إضرابات صاخبة احتجاجًا على مشروع قانون يقضى بحبس الصيادلة الذين يبيعون أو يعرضون مستحضرات طبية محظور تداولها، حيث اعتبرت الشاش والقطن والحقن من ضمن هذه المستحضرات.

وقد نظمت نقابة الصيادلة سلسلة من الإضرابات احتجاجا على هذا القانون إعمالاً بمبدأ أنه لا عقوبة جنائية على مخالفة مهنية ومدنية، حيث نجحت فى النهاية إلى الوصول إلى اتفاق مع الحكومة عقب تدخل رئيس الدولة من أجل إلغاء عقوبة حبس الصيادلة.

وقد أدارت نقابة الصيادلة معركتها فى مواجهة القانون بمهارة كبيرة، حيث نجحت فى إقامة قنوات اتصال مع الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة على اعتبار أن الحركة فى حد ذاتها هى حركة احتجاج اجتماعى وليست عملاً من أعمال المعارضة السياسية والحزبية.

وقد مثلت أحداث نقابة الصيادلة والمساحة التى استحوذت عليها فى الصحافة المعارضة والقومية على السواء تقدم واضح «للنقابى» على حساب «الحزبى»، كما فرضت« الأجندة »النقابية نفسها على« الأجندة » الحزبية وجعلتها تبدى قدرًا أكبر من الاهتمام بالعمل الاجتماعى والنقابى على حساب برنامجها «الخالد» للإصلاح السياسى، الذى ربما يشكل تفاعله مع الواقع الاجتماعى المعاش بداية لاختبار بعض جوانبه عمليًا، وبالتالى أو بالنتيجة تعظيم فرص تطويره ونجاحه على ضوء ارتباطه بهذا الواقع.

من ناحية أخرى فقد فرضت التفاعلات النقابية نفسها أيضا فى قضية أخرى تداخل فيها المهنى مع السياسى بصورة مختلفة عن الإطار النقابى الصرف الذى ظهرت فيه قضية نقابة الصيادلة، وهى تلك المتعلقة بحرية الصحافة والصحفيين.

وكانت الحكومة قد تقدمت بقانون إلى مجلس الشعب بشأن تنظيم الصحافة اعتبره معظم الصحفيين انتقاصًا بالغًا بحرية الصحافة، حيث خاضوا بمجرد إعلانه حملة نقابية منظمة أدت إلى تعديله وإلغاء معظم بنوده.

وقد أثارت هذه الأحداث التى جرت على الساحة النقابية ردود فعل واسعة داخل النخبة الحزبية المصرية وخارجها، حيث كان لتلك المساحة السبق فى خلق دائرة من التفاعلات «تلقفتها» النخبة الحزبية كمستقبل وليس كطرف فاعل فيها.

وهكذا يمكن القول أن« أجندة »العمل الحزبى قد امتلأت فى الفترة الأخيرة بقضايا أعدت فى معظمها من خارجها، وكان للتفاعلات النقابية دور كبير فى صياغتها.

وقد بدت كثير من تلك الأحداث« النقابية »وكأنها تنتمى إلى عصر جديد تركزت فيه الطموحات النقابية على قضايا مهنية واجتماعية .. صحيح أن كثيرًا من هذه القضايا كان له بعد سياسى واضح، إلا أنه فى كل الأحوال من الصعب مقارنته بحالة التعبئة الأيديولوجية والعقائدية التى عرفتها كثير من النقابات

المهنية فى مصر طوال العقود الثلاثة الماضية، والتى كانت فيها النقابات مجرد« مستقبل أمين »للرسالة الحزبية القادمة من خارج أسوار النقابة.

ب- كوادر العمل الأهلى ومنظمات حقوق الإنسان

من الصعب النظر إلى الانتشار الواسع الذى عرفته منظمات المجتمع المدنى و"تنمية الديمقراطية"؛ باعتباره مرادفًا فقط لقضايا التمويل الخارجى وسيل الاتهامات المجانية التى عرفتها الساحة السياسية مؤخرا، فانتشار المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها منظمات ومراكز حقوق الإنسان قد عنى فى جانب رئيسى منه خروج قطاع كبير من الكوادر السياسية ذات الموهبة والخبرات الواسعة من الأحزاب السياسية إلى المنظمات غير الحكومية، أى أن هناك عملية تفريغ لقطاع هام من "الكوادر الحزبية"من داخل الأحزاب إلى جمعيات حقوق الإنسان.

والمشكلة التى تثار هنا لا تتعلق فقط بابتعاد عدد كبير من أمهر وأكفأ الكوادر السياسية عن" الماكينة الحزبية"إنما أيضا فى النمط الجديد الذى يقدمه" كادر حقوق الإنسان"الذى يمارس نشاطه فى مقابل مادى عادة على عكس الكادر الذى لم يغادر حزبه وظل يمارس عملاً سياسيًا تطوعيًا فى الأساس.

وبعيدًا عن التهم المجانية الرائجة داخل صفوف قطاعات لا بأس بها من النخبة المصرية، وبعيدًا أيضًا عن أى إنقاص للدور الإيجابى الذى تقوم به جماعات حقوق الإنسان فى مصر.. فإن من المؤكد أن هناك نموذجًا جديدًا للكادر الأهلى - الحزبى سابقًا - يختلف عن الصورة التقليدية للمناضل الإيديولوجى أو الثورى، فهناك أولاً صيغة جديدة للعمل العام تعتمد أسسا على" المنطق المهنى"المشروع والذى يعطى مقابلاً لأى جهد اجتماعى أو سياسى، كما أن هناك ثانيًا تزايدًا مطردًا فى أعداد هذه الجمعيات بحيث أصبح تأثيرها فى كثير من الأحيان أكبر من تأثير الأحزاب المصرية، كما ساهم هذا الوضع الجديد - ثالثا - فى ظهور نمط جديد للكادر الأهلى الذى هو فى الحقيقة أقرب للكادر المهنى، يختلف عن نظيره الحزبى ويثير لديه كثير من مشاعر الريبة والشك وأحيانا الحسد.وإذا كان من المؤكد أن شفافية أعداد كبيرة من منظمات العمل التطوعى فى مصر قد مثلت خطوة كبيرة فى اتجاه تكريس منظومة متكاملة للأداء العام تعتمد على الوضوح والعلانية بما يعنى ضرورة أن تطور الأحزاب المصرية هذه الخطوة إلى خطوات بإعلان مصادر تمويلها وعضويتها الحقيقية وأرقام توزيع صحفها.

ومن هنا فقد حان الوقت لمناقشة التأثير الذى أحدثه انتشار جماعات حقوق الإنسان وتنظيمات العمل الأهلى فى مصر على الأحزاب السياسية خاصة بعد أن نجحت الأولى فى تقديم صورة جديدة للعمل التطوعى والاجتماعى، بعيدًا عن التهم المجانية والأحكام القيمية الرائجة، لأن الأمر بات يتعلق بأحد شروط تطوير الأداء العام للنخبة المصرية الحزبية وغير الحزبية.

جـ- ظهور المعارضين الحكوميين

إذا كانت الأحزاب السياسية المصرية قد شهدت تفريغا لعدد كبير من كوادرها لصالح العمل النقابى والتطوعى فإن البيئة السياسية المحيطة بالعمل الحزبى قد خلقت نمطًا آخر من المعارضة، يختلف عن المعارضة

الإيديولوجية التقليدية الموجودة داخل أحزاب المعارضة. فعلى عكس ما تصور كثير من قيادات الحكومة المصرية بأن" الانتصار الساحق"الذى حققه الحزب الوطنى فى انتخابات عام 1995 هو دليل على انتهاء دور المعارضة فى الحياة الحزبية المصرية، جاءت أحداث ما بعد انتخابات 1995 لتشير إلى ظهور أشكال جديدة من" المعارضة"غير المنظمة، ولكن هذه المرة من داخل حزب الحكومة وعلى علاقة بالدولة.

فحصول الحزب الوطنى على أغلبية مقاعد مجلس الشعب فى الانتخابات العامة منذ عام 1990 حتى 2010 فى مقابل مقاعد محدودة للمعارضة عامة والحزبية خاصة الممثلة فى أحزاب الوفد والتجمع والعمل والناصرى والأحرار، قد ساعد على تهميش دور المعارضة الحزبية داخل المجلس وخارجه.

فى الوقت نفسه الذى كان من الصعب فيه على حزب هش من الناحية التنظيمية مثل الحزب الوطنى أن يضمن ولاء أعضائه إلى فكرة أو اختيار سياسى بعينه، حيث من الصعب النظر إليه على أنه حزب بالمعنى المتعارف عليه فى الأدبيات الحزبية، فتداخله الشديد مع جهاز الدولة فى مصر بل وتعبيره عن مختلف ألوان الطيف السياسى، وعن شبكات متناقضة من المصالح قد قلص تمامًا دوره كحزب سياسى، بل وعجل بميلاد شكل جديد من المعارضة غير السياسية من داخل «الحزب »الوطنى أو بالأحرى من داخل العباءة الواسعة للدولة المصرية.

وقد قام كثير من نواب الحزب الحاكم بتوجيه انتقادات متنوعة للحكومة ولأدائها السياسى، وهو ما جعل بعض نواب المعارضة يعتبر أن معارضة نواب الأغلبية أجدى من معارضة نواب المعارضة، فبالنسبة لهم فإن معارضة نواب الأغلبية أحيانا قد يمكنهم من فرض إرادتهم والقيام بدور مؤثر لا يمكن إنكاره .. وكأن الأغلبية تريد احتكار كل شىء حتى المعارضة.

وقد اعتبر النائب الناصرى سامح عاشور أن نواب المعارضة يواجهون صعابًا جمة فى عملهم النيابى وأيضًا عند اصطدامهم بالعمل التنفيذى، فقد استقر فى يقين المواطن أن من يقف فى صفوف المعارضة لن يقدم شيئًا؛ فكل شىء لن يأتى إلا من خلال نواب الأغلبية.

أما نائب التجمع البدرى فرغلى فقد صرح فى 25 فبراير 1998 على صفحات جريدة الأهرام أن وجوده فى صفوف المعارضة قد أضر به كثيرا خاصة وأنه قد أصبح يصنف على هذا الأساس من جانب المسئولين وأيضًا من التنفيذيين فى أعلى المواقع وأدناها.

ومن هنا لم يكن غريبًا فى ظل طبيعة نظام التعددية المقيدة فى التجربة الحزبية الثانية أن يحدث مثل هذا التكالب الهائل على الحزب الوطنى فى الانتخابات البرلمانية باعتباره ليس فقط معبر أكثر ضمانة للوصول إلى مجلس الشعب، وإنما أيضًا باعتباره طريقًا مأمونًا للاقتراب من مراكز صنع القرار فى مصر، وبالتالى إمكانات أكبر لحل مشاكل الدائرة والجماهير، ومن هنا كان من المنطقى أن تؤدى تلك« التخمة »فى أعداد نواب الحزب الوطنى إلى تعارض مصالحهم وآرائهم تبعًا لطبيعة تحالفاتهم السياسية وعلاقتهم بمختلف دوائر النفوذ سواء على قمة العباءة المترهلة للحزب الوطنى أو داخل مؤسسات الدولة فى مصر.

وقد شهد العام الماضى انتقادات واسعة للحكومة

أثارها نواب الحزب الوطنى بل وبعض القيادات الحزبية والتنفيذية فى البلاد.

وقد شن كثير من نواب الحزب الوطنى هجومًا واسعًا على خطة حكومة الدكتور أحمد نظيف ومن قبله حكومة الدكتور كمال الجنزورى الهادفة إلى خصخصة بعض شركات القطاع العام والبنوك، وقد بدت معارضة بعض نواب الحزب الوطنى أكثر عملية من معارضة بعض نواب أحزاب المعارضة، حيث نجح نواب الوطنى فى إضفاء بعد اجتماعى على سياسات الخصخصة التى تتبعها الحكومة أو - بالحد الأدنى - إلقاء الضوء على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب، وهو ما كان له تأثيره العملى فى بعض الأحيان وبصورة أكبر من تأثير شعارات بعض أحزاب المعارضة الرافضة بشكل مطلق لسياسات الخصخصة دون أن تمتلك فى الوقت نفسه القدرة على تقديم البديل العملى .

كما شهدت الساحة السياسية والحزبية المصرية انتقادات متبادلة بين كثير من أركان الحكم وقيادته التنفيذية، فقد شن رئيس الجهاز التنفيذى للشباب والرياضة هجومًا عنيفًا على الحكومة ــ التى يفترض أنه كان جزءًا منها، ولازال من قيادات حزبها - فى اللقاء الفكرى الذى جرى فى معرض الكتاب فى فبراير 1998، حيث أشار إلى أن« الشباب يمر بأزمة شاملة؛ بسبب تعامل الحكومة مع بعض الأحداث بسياسة رد الفعل، كما اعتبر أن الحكومة تساهم بشكل كبير فى قمع أفكار الشباب.»وبعيدًا عن أى دوافع شخصية يمكن أن تكون قد ساهمت فى خروج تصريحات من هذا النوع لوزير سابق ومسئول كبير، إلا أن من الصعب تخيل وجود تصريحات من هذا النوع فى ظل نظام ديمقراطى سليم تحكمه قواعد واضحة للعمل الحزبى والسياسى.

الأمر نفسه ينسحب على المشادة الحامية التى جرت فى مجلس الشعب بين رئيس المجلس أحمد فتحى سرور، وكمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى، حيث اتهم الأول الأحزاب بالفشل فى مواجهة مشاكل الشباب والتصدى للإرهاب، وقد اعترض نواب المعارضة منطقيًا على كلام رئيس مجلس الشعب وعضو الحزب الوطنى، إلا أن الاعتراض امتد ليشمل أحد الأركان الأساسية فى الحزب الوطنى وهو الوزير كمال الشاذلى الذى دافع عن الحزب الوطنى ودوره فى تعميق الاستقرار وحمايته فى البلاد.

وقد بدا هذا الجدل الحاد وكأنه يدور بين ممثلين عن حزبين مختلفين أحدهما حاكم والآخر معارض، وليس بين «قطبين» ينتميان إلى حزب واحد.

وقد عاد هذا المشهد وتكرر مضمونه فى شهر نوفمبر 1998 وإن اختلفت أطرافه فقد استقبل عدد كبير من نواب «حزب الحكومة» رئيس وزراء الحزب الدكتور الجنزورى فى الجلسة الشهيرة التى عقدت يوم الثلاثاء 10 نوفمبر 1998 بعاصفة كبيرة من التصفيق والاحتجاجات، وبصورة قريبة من تلك التى تشهدها البرلمانات الديمقراطية؛ حين يحتج نواب المعارضة على بيان أو قرار للحكومة، وهو على عكس الحالة المصرية التى ينتمى فيها رئيس الوزراء والنواب المحتجين إلى «حزب »واحد.

وقد وصف البعض ما جرى لرئيس مجلس الوزراء بالمؤامرة، وأشار البعض الآخر وجود أصابع خفية من داخل الحكومة نفسها هدفها إحراج رئيس الوزراء، كما

تحدث البعض الآخر عن وجود صراعات أجنحة داخل الحكومة وبين نوابها.

من ناحية أخرى فقد حسمت أحزاب المعارضة، بل وأكثرها تشددا مسألة ولائها «للمرجعية الرئاسية»، حيث حاولت بقدر الإمكان أن تميز بين معارضتها وموقفها من رئيس الجمهورية، كما اتخذت جميعها مواقف داعمة لكثير من قرارات رئيس الجمهورية خاصة تلك المتعلقة بمواقفه الرافضة لسياسات الدولة العبرية فى المنطقة وخاصة فى الأراضى المحتلة، إضافة إلى سياسته الاستقلالية تجاه كثير من المواقف والتوجهات الأمريكية وخاصة ما يتعلق منها بالمنطقة العربية والصراع العربى ــ الإسرائيلى وأبرزها رفضه لإقامة قواعد عسكرية أجنبية فى مصر.

وهكذا بات من الصعب فصل هذا« الطور الأخير » من تطور نظام التعددية المقيدة فى مصر عن حالة السيولة الهائلة التى شهدها النظام الحزبى منذ النصف الثانى من عقد التسعينيات واختلاط دور المعارضة بالحكومة، وممارسة نواب الحزب الحاكم وقيادات الدولة لدور المعارضة فى كثير من الأحيان، وممارسة المعارضة فى أحيان أخرى لدور المؤيد والداعم للحكومة وقيادتها.

وقد أثر هذا التحول على الصورة التى تبدو عليها أحزاب المعارضة والحزب الحاكم على السواء؛ فالبريق الكفاحى للمعارضة قد خفت فى الوقت نفسه فإن قدرة نواب المعارضة وقيادتها على تقديم حلول ذات طابع خدمى لأهالى الدائرة أو الحى أو القرية يعتبر أقل بكثير من قدرة نواب الحكومة و«المعارضين الحكوميين» على تأديته فى الوقت نفسه، فإن الشعارات السياسية لأحزاب المعارضة وطموحها؛ من أجل الإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى معطلة عن التنفيذ على الأقل فى المستقبل المنظور.

ومن هنا سنجد أن حالة الفوضى والسيولة السياسية هذه قد أثرت - بشكل كبير - على إحساس قطاع واسع من المواطنين فى جدوى العمل السياسى والحزبى، فأحزاب المعارضة لن تغير الواقع السياسى ولن تحل مشكلات الجماهير اليومية، وحزب الحكومة لا يحتاج غالبًا الانتماء إليه أو التدرج داخل مستوياته إلى كوادر مدربة أو موهوبة سياسيًّا بقدر ما يحتاج عادة إلى علاقات وثيقة بقيادات الدولة سواء من خلال الحزب الوطنى أو من خارجه.

وهكذا تتراجع أهمية الانخراط فى العمل العام ويصبح الصعود الحزبى المساوى لاكتساب مهارات وخبرات جديدة لا يمثل قيمة كبيرة فى اختيار قيادات العمل العام والعمل الحزبى على السواء، وهكذا يغيب المواطنين عن أحزاب المعارضة ويأمل البعض الآخر من خلال انتماءاتهم القبلية أو ولاءاتهم الشللية أو علاقاتهم بقيادات ونواب الحزب الحاكم أن يحلوا بعض مشكلاتهم اليومية المعاشة.

وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث تراجع هائل فى عضوية الأحزاب وفى تأثيرها السياسى وقدراتها التعبيرية وظلت الدولة المصرية - وحزبها الوطنى الديمقراطى - هى الفاعل الرئيسى والمهيمن على العملية السياسية فى مصر، وقد أدت مجمل هذه التطورات إلى وجود مجموعة من الظواهر الجديدة التى أثرت على البنية الحزبية والنشاط الحزبى وتجاهلتها

معظم الأحزاب، فهناك تباين واضح وصل أحيانا إلى الطلاق البين بين« الكادر الحزبى »و«الكادر النقابى»، حيث مال الكادر الحزبى إلى تبنى مفهوم مغلق للعمل السياسى ومال الكادر النقابى إلى تبنى تصور آخر أكثر انفتاحًا وتفاعلاً مع الواقع الاجتماعى المعاش.

وقد اتضح ذلك وبصورة واضحة فى نقابتى الصحفيين والمحامين حين خرجت الغالبية الساحقة من القيادات النقابية لحزبى الوفد والناصرى من أحزابها وعبرت معظمها عن صيغة مختلفة للعمل السياسى تختلف عن الصورة التى تقدمها أحزابها الأصلية.

وقد عبرت هذه الصورة عن وجود خلاف مستعص عن الحل بين معظم قيادات العمل التنظيمى داخل الأحزاب، وكوادر أخرى تحمل مفهوم أكثر انفتاحا للعمل السياسى والنقابى وأصبحت كثير من الاتهامات الشخصية والسياسية لكثير من أكفأ وأخلص قيادات العمل الحزبى والتنظيمى فى مصر هى السائدة، ورغم أن كثيرًا من هذه الاتهامات مبالغ فيه والبعض الآخر أخذ منحى شخصيًا إلا أن السبب الرئيسى وراء تفاقم هذه الخلافات يرجع إلى غياب أى مراجعة موضوعية للصيغة التنظيمية والسياسية التى تحكم العمل الحزبى فى مصر والتى تعبر تلك القيادات الحزبية عن مضمونها.

ولعل أول وأبرز هذه المراجعات سيبدأ فى دمج الصيغة الإيديولوجية للعمل الحزبى فى مصر فى البيئة الاجتماعية وهو ما يعنى أن هناك استحالة أن نقيس قوة أى حزب وفاعليته بحجم الشعارات «الثورية» التى يرددها أو التى يبدو من صداها أنها كذلك، أو من حجم التهم المجانية التى يكتبها على الورق فى مواجهة خصومه، أو أخيرًا من مساحات الأحلام الوردية التى يبشر بها أنصاره ومريدوه.

فقوة أى حزب سياسى وفاعليته تكمن فى قدرته على تثوير الواقع وتحسينه وتغيير بعض ملامحه وإحداث تراكم جزئى فى الواقع الاجتماعى والبيئة السياسية بغاية إحداث إصلاح سياسى وديمقراطى حقيقى وطويل النفس فى مصر.

ومن هنا فقد حان الوقت لمراجعة تلك الصيغة الحزبية المتمحورة حول« النصوص الأيديولوجية » المغلقة لصالح صيغة جديدة تدمج الإيديولوجى فى الاجتماعى ولا تتعالى على الانتصارات والإصلاحات الجزئية. فبلاشك فإن استمرار نظرة الأحزاب العقائدية فى مصر - الناصرى والعمل والتجمع والوفد بدرجة أقل - للإيديولوجيا الحزبية؛ باعتبارها مفردات تحفظ وتردد وتكتب على الورق وفى الصحف والنشرات الحزبية، بشكل منعزل عن الواقع الاجتماعى والسياسى المعاش من شأنه أن يعزل ليس فقط هذه الأحزاب عن الجماهير، وإنما أيضًا يقلص من تأثيرها السياسى والانتخابى داخل المجتمع المصرى.

أما النقطة أو المراجعة الثانية، فهى مرتبطة إلى حد كبير بالأولى، فالتعددية المقيدة فى مصر لا ترجع أساسًا وربما مطلقًا إلى وجود «حزب» تسلطى هو الحزب الوطنى بقدر ما تعود أساسًا إلى وجود ميراث تسلطى للدولة المصرية ورثة الحزب الحاكم سابقًا، ومن هنا فإن أحزاب المعارضة لم تواجه حزبًا، كما هو الحال فى كثير من التجارب التعددية المقيدة فى الوطن العربى - تونس

مثلا ـ أو العالم الآسيوى إنما جهاز ومؤسسات دولة بكل إرثها وتأثيرها الثقافى والسياسى والاجتماعى والنفسى على المواطن العادى.

ومن هنا فإن على الأحزاب المصرية أن تسعى إلى طمأنة هذا القطاع الكبير من بيروقراطية الدولة المصرية - يقدر بـ5.5 مليون مواطن - الذين يمثلون رصيدًا استراتيجيًا وحليفًا سياسيًا لأى حزب حاكم منذ ثورة يوليو وحتى الآن على اعتبار أن الحزبية ليست شرًا، وأن الحكومة ليست الدولة، كما حان الوقت أن تبدأ المعارضة بمخاطبة هؤلاء وفق منطق إصلاحى وتحديثى يعمل على وضع اعتبارات الكفاءة المهنية والإخلاص فى العمل قبل المعايير الحزبية والأيديولوجية، وبالتالى أو بالنتيجة تصبح المعركة الخاسرة التى تخوضها المعارضة ضد الحكومة ــ الدولة فى مصر منذ ما يقرب من 35 عامًا داخل الملعب الأيديولوجى هى معركة بلا مستقبل.

إن تحديث مؤسسات الدولة المصرية وتطوير أدائها والعمل على تحييد قطاعات مهمة منها والعمل على دمقرطتها يجب أن تكون «مشروعًا قوميًّا» جديدًا للمعارضة وللعناصر المستنيرة داخل النخبة الحاكمة.

ومن هنا فقد بات من المنطقى أن تهتم المعارضة بمساحة جديدة للعمل العام تركز فيها على التجديد المهنى والسياسى حتى لو تم وفق منطق مغاير لموقف المعارضة الإيديولوجى وبعناصر تخالفها فى الاختيار السياسى فإن ذلك سيفتح المجال أمام ميلاد بيئة سياسية جديدة تنفتح على العمل الحزبى وعلى التعددية الحزبية، ليس باعتبارهما مرادفين فقط للديمقراطية والتجديد السياسى، وإنما أيضا لنهضة هذه الأمة، ومن هنا ستكون لأحزاب المعارضة فرص حقيقية - ولو نظريًّا - لتطوير خطابها السياسى واختباره أمام دائرة أوسع من الدائرة المتقلصة للأعضاء الحزبيين، كما سيساعد أيضًا هذا الاهتمام بالمساحة غير الإيديولوجية هذه الأحزاب على الاندماج فى المجتمع ككل.